النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 654 | من 14 الى 20 ماي 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

العمل النقابي: هشاشة الواقع وضرورة خلق شروط مقاومة الهجوم النيوليبرالي

09 08 07

حفيظ يزوغ:

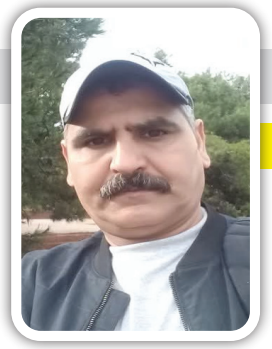

ضيف العدد

نعتبر هذا الحوار الاجتماعي تكريسا لسياسات اجتماعية واقتصادية تخدم الباطرونا وتهدد الحقوق التاريخية الشغيلة المغربية

15

العمل النسائي غير المرئي: وقود الاقتصاد الصامت.. العمل المنزلي والرعائي، عمل بلا أجر ولا اعتراف

13

الانتخابات في المغرب: آلية لإعادة إنتاج الهيمنة وتفكيك التناقضات الاجتماعية داخل الرأسمالية التابعة

06

كلمة العدد:

ارفعوا أيديكم عن حق حزب النهج الديمقراطي العمالي في تنظيم المؤتمر الوطني السادس

يعتزم حزب النهج الديمقراطي العمالي عقد مؤتمره الوطني السادس أيام 24 و25 و26 يوليو 2026في احترام للمقررات وحرصا على مبدأ الديمقراطية كما اعتاد على ذلك منذ التأسيس. ولأجل ذلك تقدم لعدد من المؤسسات العمومية في مدن الدار البيضاء والرباط والمحمدية بطلبات للحصول على قاعات مناسبة لتنظيم جلسته الافتتاحية واحتضان أشغاله خلال الثلاثة أيام.

غير أن هذه الطلبات ووجهت إما برفض تسلمها من طرف بعض المؤسسات أو اشتراط الحصول المسبق على موافقة وزارة الداخلية (الشيء الذي يتنافى مع القانون) أو تسلمها وعدم الجواب عليها رغم إلحاحنا أو تسلمها وإبلاغنا برفضها بمبررات واهية من قبيل عدم شغور القاعات في هذا التاريخ القيام ببعض الأشغال وأصلاح القاعات....

تندرج هذه الممارسات التافهة وغير المسؤولة في إطار مسلسل قمعي لم يتوقف منذ تأسيس حزب النهج الديمقراطي بل تصعيد وثيرته مقابل صمود ووضوح مواقف حزب النهج الديمقراطي.

هكذا، فرغم انتزاع حزبنا، سنة 2004، وفرض الاعتراف القانوني من طرف النظام بعد سنين من النضال والتضحيات، ظل حزبنا ولا زال يعمل في ظروف جد صعبة تتسم بمختلف أشكال التضييق والحصار من طرف النظام.

ويتجلى ذلك، بالخصوص، فيما يلي:

- منع الحزب من الاستفادة من الإعلام العمومي السمعي-البصري ومن القاعات العمومية ومن الدعم الذي تستفيد منه الأحزاب الأخرى رغم استيفاء جميع الشروط القانونية المعمول بها.
- ضغط السلطة على أسر الشباب الذي يريد الالتحاق بالحزب لثنيهم عن ذلك بمختلف أشكال التهديد والترهيب.
- اعتماد الفرز الأمني مقابل فرص التوظيف العمومي في وجه رفاقنا ورفيقاتنا، من خلال ترسيبهم وترسيبهن عمدا في مباريات التوظيف أو حتى عدم توظيفهم وتوظيفهن بعد نجاحهم(ن) فيها.
- ضغط السلطات على المواطنين لثنيهم عن كراء مقرات للحزب باستعمال نفس الأساليب المخزنية المعروفة.
- التهديد بحل الحزب: نذكر هنا أنه قد سبق أن تم استدعاء الكاتب الوطني السابق لحزب النهج الديمقراطي من طرف وزارة الداخلية لتهديده بحل الحزب بسبب المواقف الجذرية المعارضة للنظام وسياساته الطبقية وانخراط المناضلات والمناضلين في تأطير وتنظيم بعض الاحتجاجات الجماهيرية.
- منع الأغلبية الساحقة من فروع حزبنا من الحصول على وصولات إيداع ملفات التأسيس أو التجديد الشيء الذي يساهم في عرقلة عملهم وأنشطتهم والقيام بواجبهم في المناطق التي يتواجدون فيها.
- التضييق على حملات حزبنا لمقاطعة الانتخابات الفاسدة والتي يقاطعها الشعب المغربي بشكل عارم. علما أن السلطة سنت، مؤخرا قوانين تجرم حتى التشكيك في نتائج الانتخابات والتعبير عن مقاطعتها في عملية استباقية لفرض نتائج اقتراع فاسد من البداية الى النهاية.
- محاكمة رفاقنا بسبب دعمهم للقضية الفلسطينية أو انخراطهم في الحراك الشعبي جيل زيد 212، المعطلين والطلبة...

إن محاولة النظام عرقلة عقد مؤتمرنا الوطني السادس هي محاولة يائسة للانتقام من حزب النهج الديمقراطي العمالي بسبب مواقفه المعارضة الجذرية ووقوفه الدائم إلى جانب الجماهير الكادحة وانخراطه في العديد من النضالات الشعبية. وهي أيضا محاولة لعرقلة مسيرتنا الثابتة والتي لا رجعة فيها لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية. ولن تزيدنا إلا إصرارا واستماتة في التشبث والدفاع عن هذه المواقف السديدة والمبدئية والرفع من وثيرة عملنا ونضالنا من أجل التقدم في بناء هذا الحزب المنشود والنضال، الآن وهنا، من أجل عقد مؤتمرنا في موعده وفي ظروف عادية. كما أنها مناسبة لفضح تغول النظام المخزني الذي وصل مستويات غير مسبوقة من التسلط والاستبداد.

صحيح أن حزبنا ليس المنظمة الوحيدة التي تكتوي من نار الحصار والقمع. لكن قد آن الأوان لكي تتوحد كل التنظيمات التي تعاني من المنع أو الحصار في نضالها لانتزاع حقها المشروع في ممارسة أنشطتها دون شروط أو ضغط أو عرقلة أو حصار.

إن هذا النضال هو نضال ضد التعسف والاستبداد ومن أجل الديمقراطية. وفي هذا الإطار، يشكل حرمان حزبنا من حقه في الاستفادة من فضاءات عمومية لعقد مؤتمره فرصة لخوض نضال من أجل تحرير هذه الفضاءات التي هي ملك للشعب من تعسف المخزن وشططه في استعمال السلطة. ولذلك فإنه من واجب كل القوى الديمقراطية والحية الانخراط في هذا النضال دون تردد وبقوة لمواجهة كل محاولات المخزن اسكات الأصوات الحرة المعارضة وانتزاع حق الجميع في التنظيم واحترام الحريات.

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

في بيان المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

تقوية وتوحيد جبهة النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومن أجل الحق في التنظيم وممارسة الحريات الديمقراطية مهام عاجلة

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم السبت 9 ماي 2026 بالمقر المركزي بالرباط، وبعد مناقشته لتطورات ومستجدات الأوضاع السياسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ومتابعة المهام الأدبية والتنظيمية المتعلقة بالإعداد للمؤتمر الوطني السادس لحزبنا فإنه يعلن ما يلي:

استمرار حزب النهج الديمقراطي العمالي في المشاركة في النضال من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب كأولوية، وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف ومعتقلي «جيل زاد» والمعتقلين الصحراويين ومعتقلي كل واجهات نضال شعبنا من صحفيين ومدونين ومعطلين وطلبة ومناهضي التطبيع...

ويدعو القوى التقدمية والديمقراطية والحية إلى تقوية وتوحيد جبهة النضال من أجل الحرية للمعتقلين السياسيين ومن أجل فضح استبداد وفساد «الديمقراطية المخزنية» كواجهة لخدمة مصالح المخزن والكتلة الطبقية السائدة.

كما يستمر حزبنا في التنديد بكل المضايقات التي يتعرض لها الحقوقيون والمثقفون والصحفيون والطلبة والمعطلون والنقابيون ... ومنها استهداف 22 طالبا بالطرد من الدراسة بالقنيطرة بقرارات جائرة بهدف إسكات أصواتهم أو منعهم من الدفاع عن القضايا العادلة. هذا التضييق والحصار الذي يشمل ضرب الحق في حرية التعبير والتنظيم.

ويعتبر حرمان حزبنا النهج الديمقراطي العمالي، من حقه في تنظيم مؤتمره في قاعة عمومية أحد الأمثلة الساطعة عن هذا القمع والحصار الممنهج ، إضافة إلى حرمان أغلب التنظيمات المعارضة من وصولات الإيداع القانونية ومن استعمال وسائل الإعلام العمومية الممولة من أموال الشعب.

ويدعو بهذا الصدد القوى التقدمية والديمقراطية والحية إلى إطلاق مبادرة سياسية موحدة ضد القمع ومن أجل الحق في التنظيم.

يحيي خروج الطبقة العاملة وأنصارها في تظاهرات فاتح ماي 2026 للتنديد بالسياسات اللاشعبية المعادية للطبقة العاملة والمنحازة للباطرونا وللبورجوازيات السائدة، وإذ يؤكد على أن القوة الطبقية للعمال تتجلى في ضرورة الانخراط الواسع للطبقة العاملة في النضال الاقتصادي والسياسي وتنظيم نفسها نقابيا وسياسيا لمواجهة الأوضاع الاجتماعية المتردية والتفاوت الطبقي المتنامي بسبب الغلاء وضعف الأجور وتردي الخدمات الاجتماعية وفي مقدمتها الحق في الصحة والتعليم والشغل، فإنه يؤكد أيضا أن من المداخل الأساسية لذلك هو ضرورة دمقرطة الحركة النقابية المناضلة وتوحيد نضالاتها ضد الافتراس الرأسمالي والاستغلال الطبقي في أفق وحدتها التنظيمية ومن أجل البديل الاشتراكي الذي يقضي على الاستغلال.

يدين بشدة استمرار النظام المخزني في سياسته التطبيعية مع الكيان الصهيوني وتوسيعها لتشمل جميع الميادين وتشريع أبواب بلادنا أمام الص هاينة للسيطرة على الأراضي الفلاحية والعقارات والأنشطة الاقتصادية واختراق الفضاءات العمومية والتربوية والثقافية والرياضية والقيام بممارسات مشبوهة و استفزازية لمشاعر الشعب المغربي في الشارع العام كما حدث امام باب دكالة بمراكش مؤخرا. كما يدين المحاولات المشبوهة لتمرير مشروع تجنيس الصهاينة ، ويحذر من ذلك ومن مخاطر الاختراق الص هيوني المختلفة على المجتمع المغربي والهوية الوطنية والمصالح الاستراتيجية ببلادنا وعلى أمن واستقرار المنطقة المغاربية ككل.

وإذ يحيي يقظة قوى الشعب المغربي المناهض للتطبيع، وجهود «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع» فإنه يدعو إلى الاستمرار في الرفع من منسوب اليقظة ومواجهة المخططات الامبريالية والصهيونية ببلادنا وفضح القوى العميلة المطبعة وتكثيف أشكال الدعم للشعب الفلسطيني وللشعوب المقاومة للإمبريالية والص هيونية والرجعية.

يجدد إدانته القوية لتغول الامبريالية الامريكية التي تعاني من مأزق خانق، خاصة بعد فشلها في تحقيق أهداف حربها على إيران، والتي تحاول الخروج منه بإشعال مزيد من الحروب والنزاعات والاعتداء على سيادة الدول ومحاصرتها، ودعم وحماية الكيان الص هيوني في مواصلة حرب الإبادة والحصار والتجويع وتعذيب الأسرى والاستيطان والتطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني، ومواصلة العدوان على سيادة لبنان وسوريا والتوسع في أراضيهما.

كما يعتبر أن المناورات العسكرية ببلادنا مع الامبريالية الأمريكية في إطار «الأسد الأفريقي» لا تخدم مصالح البلاد الاستراتيجية، بل تمعن في تعميق التبعية للإمبريالية والص هيونية، وتكرس الدور الوكيل للنظام المغربي في القارة الأفريقية.

يحيي التعبئة العامة والتحضير الأدبي والمادي لمناضلات ومناضلي الحزب في ظروف عالية من العمل الجماعي والديمقراطية، رغم ظروف الحصار والمنع، ويؤكد حرصه على جعل المؤتمر الوطني السادس محطة نوعية لمواصلة مهمة بناء الحزب المستقل الطبقة العاملة و»الجبهة الشعبية» من أجل التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية والشيوعية.

المكتب السياسي
9 – 5 – 2026

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدعو لتنظيم تظاهرات تخلدا لذكرى النكبة 15ماي

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم السبت 9 ماي الجاري، أياما قبل حلول الذكرى 78 للنكبة (15 ماي). واستعرضت السكرتارية الوطنية حصيلة أنشطة الجبهة وبرنامج عملها المستقبلي كما تدارست أبرز المستجدات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والمتسمة إجمالا باستمرار النكبة خاصة في غزة حيث الحصار متواصل والمفاوضات تراوح مكانها والغارات المدفعية والجوية متواصلة مع توسيع العدو للمساحات التي يسيطر عليها (الخط الأصفر) وفي الضفة حيث زحف الاستيطان والتطهير العرقي والاعتقالات بالجملة والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى والمقدسات المسيحية أيضا. كما يستمر العدوان على لبنان والتهديد الجدي بمواصلته على إيران.

وفي المغرب دخل التطبيع طورا جديدا يتمثل في التحركات المتواترة لتزييف وعي المجتمع المغربي كما تجسد في التناظور وباب دكالة وأكادير وطنجة وشفشاون وغيرها من المناطق ومن خلال الملتمس التشريعي بتجنيس اليهود من أصل مغربي وأبنائهم وأحفادهم. وهذا بالموازاة مع مواصلة باقي أشكال التنسيق والتعاون على الواجهات الأخرى منها، كما ذكرت مصادر إعلامية، أن تحضيرات تجري لمشاركة الشركات «الإسرائيلية» في مجال الصناعات العسكرية في معرض دولي بمراكش شهر نونبر القادم.

لكن المقاومة مستمرة أيضا بمختلف الأشكال نذكر منها إصرار أحرار العالم، نساء ورجالا، على مواصلة الإبحار نحو غزة في إطار أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عنها رغم الاعتداء السافر الذي تعرضوا له، حيث قام العدو الصهيوني بقرصنة 21 سفينة في المياه الدولية وإرجاع من على متنها من المشاركين واعتقال ومحاكمة كل من سيف أبو كشك (إسبانيا) وتياغو أفيلا (البرازيل) الذان تعرضا لتعذيب وحشي.

وفي هذا الإطار أشاد الاجتماع، بشكل خاص، بمشاركة وأداء وفد الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، الممثل بكل من المناضلة السعدية الوالوس والمناضل اسماعيل الغزاوي.

ومن المعارك الموفقة، نجاح القوى السياسية الفرنسية المناصرة للشعب الفلسطيني من فرض سحب ما يسمى بمشروع قانون «يادان» حول مكافحة «الأشكال الجديدة من معاداة السامية»، والذي كان يهدف لتجريم معاداة الصهيونية وربط نقد الكيان الصهيوني بمعاداة السامية.

إن السكرتارية الوطنية إذ تشيد بكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته وبكل أشكال المقاومة والدعم عبر العالم فإنها تدعو فروع الجبهة إلى تخليد ذكرى النكبة بتنظيم فعاليات متنوعة من تظاهرات ووقفات احتجاجية وندوات إشعاعية رفضا للنكبة ودعما للقضية الفلسطينية وقضايا تحرر الشعوب المضطهدة ومن أجل إسقاط التطبيع.

السكرتارية الوطنية
السبت 9 ماي 2026.

معركة شغيلة التعليم الأولي ضد الوساطة، ومن أجل الإدماج في الوظيفة العمومية

في سياق المعركة النضالية التي يخوضها التنسيق النقابي الثلاثي لشغيلة التعليم الأولي، وما عرفته مدن فاس ومراكش من مسيرات احتجاجية وازنة يوم 06 ماي 2026، يتأكد أن ملف التعليم الأولي لم يعد مجرد ملف فئوي محدود، بل أصبح عنوانا لصراع اجتماعي بعمق سياسي حول طبيعة المدرسة العمومية ووظيفة الدولة اتجاه الحق في التعليم والشغل الكريم.

وقد تصاعدت خلال الأشهر الأخيرة احتجاجات شغيلة التعليم الأولي بكافة مكوناتها المطالبة بإسقاط أدوات الوساطة والإدماج المباشر في الوظيفة العمومية وإنهاء الهشاشة والتفويض.

تاريخيا، ظل التعليم الأولي بالمغرب لعقود طويلة قطاعا مهمشا، ينظر إليه كفضاء للرعاية أكثر منه مرحلة تربوية استراتيجية.وفي سياق التوجهات النيوليبرالية التي تبنتها الدولة ، تم فرض منطق "التدبير المفوض" والوساطة عبر الجمعيات، بدل تحمل مسؤوليتها المباشرة في التوظيف والتأطير والتمويل، وهو ما فتح الباب أمام تعميم الهشاشة والاستغلال داخل القطاع.

ومن هنا تشكلت البنية المهنية والاجتماعية الهشة لشغيلة التعليم الأولي:

-1أجور العار لا توازي حجم العمل التربوي الذي يقدمه الأساتذة والأستاذات.

-2غياب الاستقرار المهني والأمن الوظيفي؛

- فرض عقود مرتبطة بالجمعيات والوسطاء؛

-3حرمان شغيلة التعليم الأولي من الحقوق الأساسية المرتبطة بالوظيفة العمومية؛

-4ضغط إداري وتربوي كبير مقابل انعدام الاعتراف المهني؛

-5تفاوتات مجالية واستغلال لبعض الجمعيات المفوض لها التدبير.

إن الدولة، عبر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، تتبنى عمليا مقاربة تقوم على:

أ-»تعميم» التعليم الأولي بأقل كلفة مالية ممكنة؛

ب- تملص الدولة من عبء التشغيل والتدبير ونقله إلى الجمعيات؛

ج-»التشغيل المرن « بدل الإدماج القانوني في الوظيفة العمومية ،

د-التعامل مع الملف بمنطق تدبيري تقني لا بمنطق حقوقي واجتماعي.

ولهذا فإن جوهر المعركة الحالية ليس فقط مطلب تحسين الأجور أو تغيير العقود، بل هو صراع حول سؤال مركزي: هل التعليم الأولي جزء من المدرسة العمومية أم قطاع هش خاضع للمناولة والوساطة؟

من منظور نقابي، فإن استنهاض همم الشغيلة وبناء ميزان قوى قادر على فرض المطالب يقتضي الانتقال من رد الفعل الاحتجاجي المتفرق إلى بناء وعي جماعي بأن:

-معركة التعليم الأولي هي معركة ضد خوصصة المدرسة العمومية؛

الوساطة ليست مجرد آلية إدارية كما يدعون بل هي خيار سياسي لتفكيك الوظيفة العمومية؛

-التنظيم النقابي الديمقراطي الوحدوي هو الشرط الأساسي للانتصار.

لذلك، فإن بناء نقابة قوية لشغيلة التعليم الأولي يمر عبر:

-توحيد مختلف التنسيقيات والإطارات النضالية؛

-بناء فروع نقابية محلية وإقليمية قوية داخل كل الأقاليم؛

-إنتاج خطاب نضالي واضح يربط بين الكرامة المهنية والدفاع عن المدرسة العمومية؛

-إشراك الأسر والمجتمع في المعركة باعتبار التعليم الأولي حقا اجتماعيا لا خدمة مؤدى عنها؛

-تكوين مناضلين قادرين على التأطير والتواصل والتنظيم؛

-تجاوز النزعات الفئوية والبيروقراطية ،وبناء فعل نقابي قاعدي حقيقي داخل التنظيم.

** المداخل الكبرى للانتصار في معركة الإدماج في الوظيفة العمومية تتمثل في:

-توسيع الجبهة النضالية:

-ربط نضالات التعليم الأولي بنضالات باقي فئات التعليم المتضررة من التعاقد والهشاشة والتفويض.

- التدرج والاستمرارية النضاليين يتمان عبر :

-الانتقال من المحطات البسيطة إلى برنامج نضالي تصاعدي طويل النفس.

-الوحدة النقابية الميدانية:

لأن الدولة تراهن دائما على التشتت والتفكيك.

-الترافع المجتمعي والإعلامي:

لكشف حقيقة هذا القطاع الذي يبنى فوق هشاشة آلاف الأساتذة والأستاذات.

-ربط النضال المهني بالنضال السياسي:

لأن أزمة التعليم الأولي ليست تقنية، بل مرتبطة بخيارات اقتصادية واجتماعية تقوم على تقليص دور الدولة وتحويل الخدمات العمومية إلى مجال للمناولة والربح.

إن المعركة في شكلها نقابية، لكنها في عمقها معركة سياسية واجتماعية ضد إعادة إنتاج الهشاشة داخل المدرسة العمومية. ولذلك، فإن انتصار شغيلة التعليم الأولي لن يتحقق فقط بالمطالب الجزئية، بل ببناء قوة تنظيمية قادرة على فرض الاعتراف الكامل بأن أستاذ وأستاذة التعليم الأولي والأطر الإدارية والمشرفين التربويين هم جزء أصيل من الوظيفة العمومية، وأن كرامتهم من كرامة المدرسة العمومية نفسها.

*عبدالله غميط :
مناضل نقابي FNE

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تستنكر استمرار تجاهل المطالب الملحة للشغيلة الفلاحية وتدعو للمشاركة القوية في الوقفة المركزية أمام الوزارة المكلفة بالميزانية ووزارة الفلاحة يوم السبت 23 ماي الجاري

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي اجتماعها الأسبوعي، استثناءً، عن بعد يوم الأربعاء 6 ماي الجاري؛ وكان اللقاء مناسبة لاستعراض النشاط النقابي للجامعة، لا سيما مساهمتها في فعاليات فاتح ماي ضمن مسيرات الاتحاد المغربي للشغل لهذه السنة، وبحث مواصلة تنزيل البرنامج الاحتجاجي للجامعة، كما سطرته أجهزتها التقريرية تحت شعار: «الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي».

وبعد استحضار قرب حلول الذكرى 35 لتأسيس الجامعة في 18 ماي 1991، والمهام المطروحة على كافة مكونات الجامعة لتنفيذ البرنامج التنظيمي السنوي واستنفاذ مختلف النقط المدرجة في جدول الأعمال، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تخبر موظفي ومستخدمي قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، والعمال الزراعيين والفلاحين المنتسبين للجامعة، وعموم المسؤولين والرأي العام الوطني بما يلي:

1. تنوه بالمشاركة المشرفة، القوية والمتميزة، لفروع جامعتنا في مسيرات الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة فاتح ماي، وتغتنم هذه المناسبة لتجدد اعتزازها بانصهار جامعتنا في صفوف الطبقة العاملة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ولتؤكد تشبثها بتنفيذ التزامات وزارة الفلاحة بشأن مطالب الشغيلة الفلاحية، ورفع حالة «البلوكاج» المفروضة على انتظاراتها من طرف الوزارة المكلفة بالميزانية؛

2. تدعو لمواصلة التعبئة الشاملة للشغيلة الفلاحية لتنفيذ الوقفة الاحتجاجية المقررة أمام مقرّي الوزارة المكلفة بالميزانية ووزارة الفلاحة يوم السبت 23 ماي الجاري؛

3. تنوه بالاستعدادات الجارية على قدم وساق لإنجاح المؤتمر الوطني الثالث للنقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية، المقرر عقده في مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط يوم الخميس 14 ماي الجاري، وبالاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الوطني الثاني للنقابة الوطنية للفلاحين؛ وتهنئ فلاحي درعة تافيلالت والفرع الجهوي للجامعة على نجاحهم في تأسيس الفرع الجهوي للنقابة الوطنية للفلاحين بهذه الجهة؛

4. تعلن استعدادها للتخليد الاشعاعي للذكرى 35 لتأسيس الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، إكراما لجيل المؤسسين ووفاء للمبادئ والقيم التي تأسست عليها هذه التجربة النقابية النوعية، وتعبيراً كذلك عن الطموح والالتزام الجماعي بتطويرها وفق ما سطرته الجامعة في مخططها الاستراتيجي خدمة لمصالح شغيلة القطاع الفلاحي.

عن الكتابة التنفيذية
الرباط في 06 ماي

في مذكرتها الخاصة بالحقوق الشغلية

الجمعية تؤكد على مواصلة الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الشغلية، وتدعو إلى بناء سياسات عمومية تضمن العدالة الاجتماعية والكرامة والعيش اللائق لكافة الأجراء والأجيرات.

أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مذكرة بمناسبة فاتح ماي 2026، جددت فيها مطالبها الأساسية المرتبطة بالحقوق الشغلية، في سياق دولي ومحلي يتسم، بحسب تعبيرها، بتفاقم السياسات الليبرالية المتوحشة وتزايد التراجعات الاجتماعية والاقتصادية التي تمس الطبقة العاملة والفئات الهشة. .

ونظرا لأهميتها سننشرها في جزئين:

مذكرة حول المطالب الأساسية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الخاصة بالحقوق الشغلية

بتاريخ أبريل 30, 2026

تحيي الطبقة العاملة، هذه السنة، عيدها الأممي فاتح مايو 2026، محليا ودوليا، على خلفية أوضاع عالمية تتسم باستمرار تغول الرأسمالية الليبرالية المتوحشة، التي لا تتورع، كلما اشتدت أزماتها، عن استعمال القوة العارية للتحكم في الشعوب والبلدان، والاستحواذ المكشوف على ثرواتها وخيراتها.

وفيما بات العالم يعيش في نوع من التطبيع مع مشهد فاجعة حرب الإبادة، التي ما فتئت تشنها القوات الصهيونية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ليس فقط بدعم علني ومخز من الامبريالية الأمريكية وتوابعها الغربية الاستعمارية، بل وبتمويل وتشجيع من الشركات الرأسمالية العابرة للأوطان، عرفت هذه السنة مواصلة آلة الحرب الأمريكية ممارسة العدوان والحصار والقرصنة على كل من فنزويلا وايران وكوبا وغيرها لإخضاعها لمصالحها الاقتصادية، وابتزاز دول أخرى عبر الرسوم الجمركية وتحكمها في النظام المصرفي لإضعافها وفرض هيمنتها المطلقة والأحادية على الاقتصاد العالمي؛ وذلك في دوس سافر على مبادئ الشرعية الدولية وانكار شامل وتام للقيم الإنسانية، وفي تغذية متعاظمة لكل عناصر الأزمة الاقتصادية العالمية وما تخلفه من انعكاسات وخيمة على حياة ومعيش مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وفي مقدمتها طبقة العمال والمأجورين والفئات الهشة.

ومن جهتها تجد الطبقة العاملة المغربية نفسها اليوم، كما في السنوات السابقة وإن بشكل أكثر حدة، في مواجهة أحوال تنذر بالمزيد من السوء والانهيار، خاصة مع توالي هجمات السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة على الحقوق الشغلية، والحريات النقابية والمكتسبات الاجتماعية الأساسية لجميع الشرائح والفئات، في استغلال مكشوف وفج للظرفية الوطنية والدولية.

لذلك، فإنه اعتمادا على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان الكونية والشمولية، في مقاربتها وتناولها للحقوق الشغلية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من هذه الحقوق المترابطة والمتلازمة وغير القابلة للقسمة؛

وبناء على أن الحقوق الشغلية، وفي طليعتها الحق في الشغل والحماية من البطالة والحقوق العمالية، تشكل مكونا أساسيا من حقوق الإنسان؛ حيث تم الإقرار بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي عدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليه من طرف بلادنا، وفي الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ التي لم يصادق المغرب منها سوى على 65 من ضمن 191 اتفاقية؛

واستنادا إلى ما أقره الدستور والتشريع المغربيين في مجال الحقوق الشغلية، رغم ما يطبعهما من نواقص وسلبيات، نتيجة غياب تحديد دقيق للضمانات، ووضع أمثل للآليات الضرورية لإعمال هذه الحقوق؛

ونظرا لأن حجم التراجعات التي تهدد مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحق في التنمية المستدامة، وعلى رأسها الحقوق الشغلية، وصل مستويات مقلقة، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وسعي الدول إلى حلها على حساب الشعوب؛ كما هو الحال في المغرب، حيث يجري، في اقتصاد يطبعه الريع والاحتكار والتهرب الضريبي، تمرير سياسات عمومية تتميز بالتقشف، وتحرير الأسعار، والإجهاز على الخدمات الاجتماعية وتسليعها، وتفكيك المؤسسات العمومية وخوصصتها، ومواصلة العمل بسياسة الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

واستحضارا لاستمرار الانتهاك الصارخ لقوانين الشغل، على علاتها، في الكثير من المناطق ومن طرف العديد من المقاولات؛ وهو ما تبين، بشكل جلي، في غياب التصريح بالعمال والعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل معظم المشغلين، وانعدام الإجراءات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، والتقصير في اللجوء إلى القوانين الزجرية، وضعف آليات المراقبة، ومنها آلية مفتشية الشغل ومفتشية الضمان الاجتماعي، اللتان تعانيان من عجز كبير في الموارد البشرية وفي وسائل التدبير. هذا علاوة على إقدام العديد من المشغلين على تسريح الآلاف من العمال والعاملات، نتيجة غلاء كلفة الإنتاج، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة وتراجع مستوى النمو الاقتصادي.

فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في إطار دفاعها الثابت عن الحقوق الشغلية والحق في العمل، ومن أجل مصادقة بلادنا على كافة المواثيق والاتفاقيات المتضمنة لهذه الحقوق، وإدماج مقتضياتها في التشريع المغربي، مع التطبيق الفعلي لهذه التشريعات في الواقع، وقد اختارت أن تخلد العيد الأممي للشغيلة هذه السنة تحت شعار: "لا مناص من النضال الوحدوي لوقف الزحف الجارف على الحقوق الشغلية والحريات النقابية، وانتزاع المطالب المشروعة لعموم المأجورين والمأجورات"، تروم، من خلال هذه المذكرة، التي تتقاسم مضمونها مع عدد من مكونات الحركة الحقوقية والنقابية، والتي تتوجه بها إلى السلطات المعنية والرأي العام، تجديد التأكيد على مطالبها الأساسية المتعلقة بالحق في الشغل والحقوق العمالية، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً، على المستوى التشريعي:

أولا: مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى كافة الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

ثانيا: ملاءمة الدستور والتشريع المغربي مع المعايير الدولية في مجال الحقوق الشغلية، المتضمنة بالخصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ وهذا ما يتطلب بالخصوص:

■ التأكيد في الدستور على احترام حقوق الإنسان وضمنها الحقوق الشغلية كما هي منصوص عليها في المواثيق الدولية، وعلى دور الدولة في ضمان هذه الحقوق وليس فقط " تيسير استفادة المواطنين منها" (الفصل 31).

■ إلغاء التشريعات والمقتضيات القانونية التي تنتهك الحريات النقابية، وعلى رأسها: القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، الفصل 288 من القانون الجنائي حول ما يسمى بعرقلة حرية العمل، الفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي، مقتضيات ظهير 13 شتنبر1938 حول تسخير العمال، والمقتضيات التي تمس حق بعض الفئات (القضاة، موظفو الأمن والجمارك والسجون والمياه والغابات، المتصرفون بالجماعات المحلية والداخلية...) في التنظيم النقابي والمنافية للاتفاقية رقم 87 الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

■ ملاءمة قوانين الشغل المحلية مع قانون الشغل الدولي؛ الأمر الذي يستدعي بوجه خاص:

ـ مراجعة مدونة الشغل والمراسيم التطبيقية لمقتضياتها، بما ينسجم مع الحقوق العمالية المنصوص عليها في معايير الشغل الدولية، ولاسيما في اتجاه:

ـ تمكين كافة الأجراء والأجيرات من الاستفادة من مقتضيات قوانين الشغل باعتبارها حدا أدنى؛ وهذا ما يجب أن يطبق، خاصة، على عمال وعاملات البيوت وعلى الأجراء العاملين بالمهن ذات الطابع التقليدي الصرف. لذا يجب مراجعة القانون رقم 19.12، الخاص بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة العاملات والعمال المنزليين، على أن تكون مقتضياته منسجمة مع معايير الشغل الدولية، وخاصة منها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189، والتوصية رقم 189 الصادرة عن نفس المنظمة؛ لا سيما وأن الفترة الانتقالية التي أشارت إليها المادة 6 من هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ (في 02 أكتوبر 2018)، قد انتهت في 02 أكتوبر سنة 2023؛ غير أنه بالإضافة إلى غياب آلية لمراقبة تنفيذ عدم تشغيل الأطفال ما بين 16 و18 سنة، ينبغي نسخ تلك المادة، وتجريم تشغيل الأطفال دون 18 سنة عوض فرض غرامات على المشغلة أو المشغل؛

ـ تقوية وتوسيع الضمانات حول حماية الحريات النقابية والممثلين النقابيين ومندوبي الأجراء، ومنحهم التسهيلات الضرورية لأداء مهامهم، وهذا ما يستوجب بالخصوص جعل حد لتهميش دور النقابة على مستوى المقاولة وتجريم انتهاك الحقوق النقابية، وفقا للاتفاقية 87 التي التزمت الحكومة مرارا بالتصديق عليها (من أتفاق فاتح غشت 1996 إلى اتفاق 26 أبريل 2011)، وللاتفاقيتين 98 و135 المصدق عليهما من طرف المغرب؛

ـ ضمان استقرار العمل بالقطاعين العمومي والخاص، وتقوية الإجراءات الزجرية ضد التسريحات التعسفية للأجراء، ووضع حد لتوسيع الهشاشة في العمل، وخصوصا عبر شركات الوساطة وعقود "ANAPEC"...؛

ـ إلغاء الفصل 6 مكرر من القانون الأساسي للوظيفة العمومية حول إقامة العمل بالعقدة بالإدارات العمومية، وإقرار وحدة الوظيفة التعليمية في منظومة قطاع التربية الوطنية والتعليم؛

ـ إلغاء الإجراءات القانونية الفضفاضة المتعلقة بمدة العمل، والتي أدت إلى فضيحة تشغيل الأجراء لمدة تفوق المدة القانونية، وتصحيح أجور العمال الذين كانوا يشتغلون عند تطبيق مدونة الشغل، وذلك طبقا للمادة 184، وتحديد مدة العمل الأسبوعية في 40 ساعة على الأكثر في القطاعات المنتجة دون أي مساس بالأجر؛

ـ إقرار المفهوم الاجتماعي للأجر كوسيلة تكفل للأجير ولأسرته عيشة لائقة وكريمة – بدل اعتباره كثمن للعمل خاضع لقانون السوق – وربط تطور الأجور بتطور الأثمان حفاظا على القدرة الشرائية للأجراء، طبقا للمادة 358 من مدونة الشغل؛

ـ جعل حد للحيف ضد أجراء القطاع الفلاحي على مستوى مدة العمل اليومية والأسبوعية، وتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة، كما نصت على ذلك ديباجة مدونة الشغل والتزمت به الحكومة في مختلف اتفاقاتها السابقة مع النقابات؛

ـ تقوية الإجراءات الزجرية ضد المشغلين المنتهكين لقوانين الشغل وتجريم انتهاك الحقوق الأساسية للعمال وعلى رأسها الحق النقابي، وتعزيز مفتشية الشغل ومفتشية الضمان الاجتماعي بالموارد البشرية والوسائل الكافية للقيام بمهامها في مجال المراقبة والتحقيق؛

ـ مراجعة قوانين الوظيفة العمومية في اتجاه عصرنتها ودمقرطتها، وذلك بمشاركة نقابية فعلية في القطاعات المعنية؛

ـ التراجع على قانون الإضراب وفتح حوار مع كافة الفرقاء للتوافق على قانون يضمن الحقوق والحريات، بعيدا عن أي انحياز الى الباطرونا على حساب حقوق العمال والعاملات، وبما يستجيب لمنطوق الدستور وللتشريعات الأممية ذات الصلة بضمان الحقوق الشغلية؛

ـ سن مقتضيات قانونية لضمان الحق في الشغل للجميع، والحق في الحماية من البطالة وفي تأمين المعيشة في حالة البطالة؛ مما يستوجب إحداث تعويض معقول عن البطالة ومراجعة القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، بسحب الشروط التعجيزية للاستفادة منه، والرفع من قيمة هذا التعويض وجعله منسجما مع المعايير المتعارف عليها عالميا، وإلغاء العراقيل البيروقراطية التي تحول لحد الآن دون استفادة العمال منه؛

ـ مراجعة القانون حول التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة للأجراء ونصوصه التطبيقية، بما يسمح بتغطية صحية فعلية لكافة فئات الشغيلة، وبضمان العلاج المجاني للفئات المستضعفة أو المحرومة من العمل؛

ـ تعميم التأمين عن حوادث الشغل وعصرنة قانونه بمشاركة النقابات.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 27)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء 4)

الهاشمي كبدة

لقد حلل المؤتمر الثالث للأممية النقابية الحمراء إشكالية المهام الفورية للحركة النقابية الثورية في أبعاد: تشخيص أداء الحركة النقابية الثورية وسبل النهوض بها؛ وخفوت الإصلاحية الأممية؛ وتأجيج صراع التوجهات داخل الأممية النقابية لأمستردام؛ وغزو النقابات بدل تدميرها؛ وتطوير علاقة المتعاطفين مع الأممية النقابية الحمراء بالتيارات المعارضة في صفوف النقابات الإصلاحية بأفق مناهضة تحريفية هذه الأخيرة؛ والتعاطي مع العناصر العمالية النشيطة غير المنقبة في مسعى تنقيبها الكفاحي(1).

وتناول إشكالية النضال من أجل وحدة الحركة النقابية الأممية من زوايا: تأجيج الصراع الطبقي أمميا والصمود في وجه الهجوم الرأسمالي؛ وقيادة حملة دعائية واسعة في صفوف الجماهير العمالية بما يحقق بناء الوحدة النقابية الأممية قاعديا فضلا عن محاربة كل مظاهر الإصلاحية في صفوف الحركة العمالية الأممية؛ وإعداد هذه الجماهير بما يتيح الدعوة لعقد المؤتمر النقابي الأممي الوحدوي يشارك فيه منتدبون عن الأممية النقابية الحمراء والأممية النقابية لأمستردام؛ واستثمار كل الفرص المتاحة لمكونات الأممية النقابية الحمراء لفتح مشاورات مع التنظيمات الأعضاء في الأممية النقابية لأمستردام حول تجسيد الوحدة وبناء الجبهة الموحدة(2).

وقرأ إشكالية النضال بهدف فرض يوم عمل من ثماني ساعات باعتبارها مدة العمل اليومي القصوى من جوانب: النضال من أجل يوم عمل من ثماني ساعات هو صراع بين قوى الطبقة العاملة وقوى البرجوازية، ففي ظل الدولة البرجوازية تتماهى مصالح هذه الأخيرة مع مصالح الطبقة الرأسمالية، بينما المصالح الاجتماعية والثقافية للبروليتاريا بما فيها يوم عمل من ثماني ساعات تنتزع بالنضال؛ ورضوخ بيروقراطية النقابات العمالية الإصلاحية، تحت ضغط للحركة النقابية الثورية، لإثارة مطلب يوم العمل من ثماني ساعات لكنهم تدرعوا بوجود عقبات تحول دون تطبيقه، بل لم يبدوا أي رغبة في النضال من أجل إزالة هذه العقبات، مما يفند الخطاب الشعبوي لقادة الأممية النقابية لأمستردام بشأن هذا الموضوع؛ واستبعاد الرهان على النضال الإصلاحي عبر الأساليب البرلمانية أو النقابية الصرفة لفرض يوم العمل من ثماني ساعات، بل السبيل الوحيد لانتزاعه هو نضال طبقي مستمر يتوج بسيطرة العمال على الإنتاج؛ واقتران النضال من أجل فرض يوم العمل من ثماني ساعات بمجموعة من التدابير على المستويين التنظيمي والتنفيذ المنهجي لاسيما مغادرة فضاءات الشغل بعد ثماني ساعات من العمل، المقاومة الضمنية المتمثلة في إضرابات واعتصامات جزئية، المقاومة الفعالة بإشراك شغيلة وحدات إنتاج ومناطق أخرى في النضال وخاصة شغيلة الوحدات الحيوية، تأجيج الاحتجاجات للضغط معا على السلطات العمومية وأرباب العمل، قيادة نضالات وحملات وتنسيقات دولية...(3)

وبعد تشخيص قصور تعاطي الحركة النقابية الثورية مع لجان وحدات الإنتاج، والوقوف على الاختراق الثوري لهذه الأخيرة باعتباره الرسالة الأكثر أهمية لكل أنصار الأممية النقابية الحمراء بكل البلدان، وحسم كون تلك اللجان هي القواعد البنيوية للتنظيمات النقابية، أناط المؤتمر الثالث للأممية النقابية الحمراء، في مقاربته للإشكالية العلائقية النقابية الوظيفية، تلك اللجان بمهام: توحيد العمال باختلاف انتماءاتهم النقابية أو منقبين كانوا أو غير منقبين، والدفاع عن مصالح شغيلة وحدة الإنتاج بالانخراط الفعال في كل الإضرابات؛ والمشاركة في تدبير شؤون الشغيلة لاسيما التشغيل والتسريح؛ والرقابة العمالية باختراق كافة مناحي تدبير وحدة الإنتاج لاسيما أسرار الحياة الإدارية والاقتصادية والتقنية لهذه الأخيرة(4).

والمؤتمر بعد تشخيصه لأداء اللجان الأممية للدعاية لاسيما ما تعلق بتمتين روابطها مع المنظمات المنتسبة إلى الأممية النقابية الحمراء، ونضالها الدؤوب والمتواصل من أجل بناء جبهة موحدة، أكد على جدواها وقدرتها على إنجاز المهام الموكلة إليها في سياق عمل التنظيمات النقابية. ومع ذلك أوصى بتعزيز أنشطة تلك اللجان وتنميتها بشكل كبير بالدعم والمساندة القويتين المتأتين من المركزيات النقابية الثورية. كما عهد لها بمهام: التركيز على جمع وتوحيد جميع العناصر الثورية النشطة للحركة النقابية الموطنة بكل قطاع إنتاجي بهدف النضال ضد الانشقاق ومن أجل الوحدة بين القطاعات الإنتاجية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وخوض النضال على صعيد جبهة موحدة دوليا تبعا لقطاع الإنتاج من خلال انضمام جميع النقابات الثورية إلى السكرتاريات الدولية القطاعية؛ ودفاع النقابات الثورية داخل كل سكرتارية عن وجهة نظرها بشأن جميع القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة العمالية والنقابية؛ ونضال النقابات الثورية المنضمة إلى السكرتاريات الدولية القطاعية لكي تصبح هذه الأخيرة سكرتاريات كفاحية ولتتحول إلى أجهزة للصراع الطبقي الأممي؛ ومواجهة محاولات الإصلاحيين الرامية إلى تصدع الجبهة الموحدة، وإلى إقصاء النقابات الثورية من السكرتاريات الدولية القطاعية بما يكرس تعاونهم الطبقي مع البورجوازية؛ وتنظيم حملات لجمع التبرعات لفائدة العمال المنخرطين في حراكات احتجاجية بما يساعدهم لمواجهة تداعيات النزاعات الاقتصادية المتواترة؛ وتحسين الإعلام الدعائي وإتقان العمل التحريضي عبر كل الدعائم الإعلامية بما فيها الدعاية الشفوية(5).

وفي استشراف استراتيجية الإضرابات، أوصى المؤتمر بتدابير يمكن اختزالها في: تحرير مونوغرافيا خاصة عن الإضرابات الهامة بما يسلط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية المرصودة خلال النزاعات الكبيرة التي نشبت بين العمل والرأسمال؛ وجمع ونشر المواد التي تصف أساليب النضال بواسطة الإضرابات؛ ورصد كافة الحقائق التي تميز نشاط الجماهير من عدمها خلال الإضرابات لاسيما ضغط أرباب العمل على القادة النقابيين، ودور المرأة في النضال، والأساليب التي يعتمدها الإصلاحيون لكسر الإضرابات؛ وإيلاء النقابات الثورية لاهتمام خاص لتلك الاستراتيجية بدراسة دقيقة لتجارب النضال بواسطة الإضرابات، وبالتوثيق الواسع والمتبادل لها، وبتركيز القوى والتحضير المنهج لكل النزعات مع الرأسمال بما يحقق انتصار البروليتاريا الثورية على الرأسمال الذي يعتمد في هيمنته على كل قوى الدولة البورجوازية(6).

واقتصر الحديث عند تناول مهام الأممية النقابية الحمراء بالبلدان المستعمرة والشبه مستعمرة على أوطان الشرق. وهكذا وقف المؤتمر على ازدياد أوضاع الطبقة العاملة بهذه البلدان تدهورا. وشخص الأسباب الرئيسية الواقفة وراء ذلك في: تكثيف النهب الإمبريالي لثروات هذه البلدان بما يخفف الأزمة المستمرة بالدول الصناعية الرئيسية بأوروبا؛ وعجز التصنيع المحلي الناشئ بهذه البلدان في منافسة الدول الصناعية الأوروبية وانهزامه في صراعه ضد الرأس المال الأجنبي؛ وتكالب شريحة من البرجوازية الصناعية المحلية مع الرأس المال الأجنبي لمحاربة الطبقة العاملة المحلية؛ وتصاعد حرب البرجوازية الصناعية ضد البروليتاريا وتسليط قمع عنيف ضد تنظيماتها الاقتصادية. وأناط المؤتمر الحركة العمالية بالبلدان المستعمرة والشبه مستعمرة برسالتي النضال ضد الإمبريالية، بالتنسيق مع العناصر الثورية الوطنية؛ والنضال من أجل مصالح الطبقة العاملة. وأجرأة لهاتين الرسالتين ركز المؤتمر على: ضرورة سعي منتسبي الطبقة العاملة إلى التعاون في النضال مع العناصر الأكثر بروليتارية وثورية من الفلاحين والحرفيين بما ينجز انعتاقهم الوطني والاجتماعي؛ وتوحيد القوى البروليتارية حول مطالب ملموسة من قبيل الحق في الائتلاف، وحرية التجمع، وحرية الرأي، والحق في الإضراب مع اعتماد التكتيك المزاوج بين الأساليب القانونية والسرية لتحقيقها؛ واستثمار القوى النضالية المحدودة وتركيزها تنظيميا على القطاعات الأكثر أهمية سياسيا واقتصاديا بما يحول خلايا القطاعات الإنتاجية إلى نقابات عمالية منظمة وفعالة؛ ودعم أنصار الأممية النقابية الحمراء بعواصم البلدان الاستعمارية للحركة العمالية بالمناطق المستعمرة، والتوعية بالقضية الاستعمارية من خلال مكافحة الانحيازات العنصرية والنزعات الإمبريالية في صفوف منتسبي الطبقة العاملة بهذه العواصم، وقيادة حراكات احتجاجية تضامنية مع شعوب تلك البلدان؛ وإقامة صلة وثيقة بين الأممية النقابية الحمراء والحركة النقابية بالمناطق المستعمرة عبر تعميم قنواتها وتزويد هذه القنوات بأدبيات مترجمة إلى اللغات المحلية. وأما بشأن اليد العاملة الزنجية، فالمؤتمر رأى أن لها خصوصيات تقتضي دراسة معمقة أوكل إنجازها إلى لجنة خاصة، غير أنه وجه أنصار الأممية النقابية الحمراء بأمريكا وأفريقيا وغيرها من البلدان التي يوجد بها العمال الزنوج إلى الانخراط في الاشتغال في صفوف الجماهير العمالية الزنجية، ساعين إلى دمج تنظيمات الشغيلة البيضاء والسوداء، أينما وجدت(7).

وفي واجهة مناهضة النقابات الفاشية، نادى المؤتمر بوجوب خوض، بحزم متزايد، النضال ضد الفاشية ومحاولات تغلغلها في الحركة العمالية، وبتوسيع الفجوة في صفوفها المهتزة أصلا، وبإيلاء اهتمام خاص للفئات الشغلية المرتبطة بها، وباعتبار جميع الوسائل مبررة لطرد الفاشية والفاشيين من الأوساط العمالية، يتعين فقط استثمارها. وبعد تشخيصه للفاشية كونها شكل من الديكتاتورية البورجوازية وحصره لأسسها الوجودية الممثلة في البورجوازية الفلاحية والصناعية وجزء من الشغيلة غير الواعية، وضباط الجيش المسرحين والزمرة العسكرية الفاقدة لامتيازاتها بعد الحرب، والتنظيمات القومية للطلبة وقدماء المحاربين، اقترح المؤتمر لتجسيد مناهضتها على أرض الواقع خطوات عملية، لاسيما على مستوى العمل النقابي، يمكن إجمالها في: توطين خلايا ضمن النقابات الفاشية لكونها أفضل وسيلة لتفكيكها؛ والدفاع، عبر تنظيمات نقابية متينة، عن المطالب الاقتصادية للفلاحين والعمال الزراعيين والتي لا يمكن تلبيتها إلا من خلال اتحاد القوى الشغلية بالأرياف مع البروليتاريا الصناعية في النضال من أجل تدمير الرأسمالية؛ ودعم المطالب الاقتصادية للمستخدمين وتنظيمهم في تنظيمات نقابية تمتح من إيديولوجية الصراع الطبقي؛ والدفاع عن مصالح العمال والبورجوازيين الصغار المنضوين تحت لواء جمعيات قدماء المحاربين؛ والتقيد بشكل صارم بقرارات الأممية النقابية الحمراء المتعلقة بالوحدة النقابية مع استحضار الاختلافات الوطنية؛ وتنظيم المعطلين، والدفاع بكل حزم عن مصالحهم، وتفادي ابتعادهم عن نقاباتهم، وعمل أنصار الأممية النقابية الحمراء بكل ما أوتوا من قوة على تنفيذ القرارات المتعلقة بالعطالة التي اعتمدتها مؤتمرات هذه الأممية(8).

وشكل تأجيج الاحتجاج العمالي بدول الغرب الرأسمالية إحدى واجهات النشاط الأساسي للأممية النقابية الحمراء. ومن الأمثلة المجسدة لذلك تعاطي هذه الأممية مع تدبير قادة مؤتمر الاتحادات العمالية البريطانية الإصلاحيين للإضراب العام لسنة 1926، الذي شل، بموجبه، مليون ونصف عامل اقتصاد بريطانيا، مسجلين بذلك عرضا غير مسبوق لتضامن الطبقة العاملة ضد حكومة اليمين المحافظ، وداعمين لمعركة مليون ومئتي ألف منجمي كانوا مهددين بتخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل. وهكذا، فبعد أن رفض المنجميون الامتثال لقرار هؤلاء القادة باستئناف العمل وقرروا الاستمرار في الإضراب، وفي مسعيي نزع المصداقية عن الأممية النقابية الإصلاحية لأمستردام، وإعمال التضامن الدولي البروليتاري، أطلقت تلك الأممية حملات تعبوية وداعمة دولية للمنجميين البريطانيين. وتمفصل الدعم حول عدة مجالات، أبرزها المجالين المالي والسياسي. فبشأن المجال المالي، حظيت نقابة اتحاد عمال المناجم ببريطانيا بدعم مالي ضخم، إذ عمدت الأممية النقابية الحمراء بتعاون مع النقابات السوفياتية إلى تحويل أموال طائلة للمساهمة في تخفيف أعباء العيش عن عائلات المنجمين الموقوفين عن العمل بلغت أكثر من 1100000 جنيه إسترليني(9). كما حشدت فروعها لتنظيم حملات جمع تبرعات في جميع أنحاء العالم لدعم المضربين ماليا. وبشأن المجال السياسي، فبعد أن وضعت قيادة مؤتمر الاتحادات العمالية البريطانية حدا للإضراب العام، واصلت الأممية النقابية الحمراء تبني قضية المنجمين الذين رفضوا العودة إلى العمل، مدعمة، عبر أجهزتها وارتباطها العضوي بالأممية العمالية الثالثة، نقابة اتحاد عمال المناجم التي كانت تحت نفوذ التيار النقابي الثوري والتي استمرت في قيادة الإضراب بمفردها. كما قادت حملة دعائية لمعركة هؤلاء، ونددت عبر إعلامها وإعلام حلفائها، بالقمع وبالاضطهاد اللذين مارسهما أرباب العمل والحكومة اليمينية ببريطانيا في حق هؤلاء، ونظمت حراكات احتجاجية دولية رمت منها تكريس التضامن العمالي الدولي ورفع مستوى الوعي في صفوف منتسبي الطبقة العاملة بجميع أنحاء العالم (10). (يتبع)

(1) L'Internationale Syndicale Rouge, Résolutions adoptées au IIIème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou - juillet 1924), Paris, Librairie du Travail, 1924.
(2) Idem.
(3) Red International Labour Union, Report of the third congress of R. I. L. U., London, National Minority Movement, 1924.
(4) Idem.
(5) L'Internationale Syndicale Rouge, Résolutions adoptées au IIIème congrès de L'Internationale Syndicale Rouge, (Moscou - juillet 1924), Paris, Librairie du Travail, 1924.
(6) Idem.
(7) Red International Labour Union, Report of the third congress of R. I. L. U., London, National Minority Movement, 1924.
(8) Idem.
(9) Labour Monthly, Vol. XXXV, No. 5, May 1953, London, Trinity Trust.
(10) Encyclopédie UNIVERSALIS, Internationale Syndicale Rouge, Paris, Vol. XXX, Encyclopædia Universalis SA, 2012.

* ملحوظة: وقع خطأن في الحلقة 26 من سلسلة «بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ »:
- يتعلق الأمر بالحرب العالمية الأولى وليس الحرب العالمية الثانية؛
- يتعلق الأمر بالحلقة 26 وليس الحلقة 16.

الانتخابات في المغرب:
آلية لإعادة إنتاج الهيمنة وتفكيك التناقضات الاجتماعية داخل الرأسمالية التابعة

حسن اوالحاج

حين يجري الحديث عن الانتخابات في المغرب، يُطرح النقاش غالباً داخل مستوى سطحي يختزل المسألة في النزاهة، نسبة المشاركة، فساد الأحزاب، أو ضعف الثقة السياسية. غير أن هذه المقاربة، رغم احتوائها على عناصر حقيقية، تبقى عاجزة عن فهم الوظيفة البنيوية العميقة للعملية الانتخابية داخل التشكيلة الاجتماعية المغربية. فالمسألة لا تتعلق فقط بانتخابات جيدة أو سيئة، نزيهة أو مزورة، بل بطبيعة الدولة نفسها، وبالوظيفة التي تؤديها الانتخابات داخل نظام الهيمنة القائم.

إن الخطأ الأكبر في المقاربات الليبرالية للإنتخابات هو افتراضها المسبق أن الدولة جهاز محايد يقف فوق الطبقات، وأن الانتخابات تشكل آلية تقنية لتداول السلطة بين مشاريع مجتمعية متنافسة. بينما تكشف القراءة الماركسية أن الدولة ليست جهازا محايدا، بل شكلا تاريخياً لتنظيم هيمنة طبقية معينة، وأن المؤسسات السياسية، بما فيها الانتخابات، ليست معزولة عن علاقات الإنتاج وعن البنية الاقتصادية التي تحدد في النهاية طبيعة السلطة وحدودها.

من هذا المنطلق، تصبح الانتخابات في المغرب جزءاً من آلية إعادة إنتاج النظام، لا أداة لتغييره. فهي لا تبنى حول إمكانية انتقال السلطة الفعلية من طبقة إلى أخرى، بل حول كيفية إعادة توزيع المواقع الثانوية داخل بنية السلطة نفسها، بما يضمن استمرار الاستقرار العام للنظام المخزني وإعادة إنتاج شرعيته.

الدولة المخزنية كجهاز لإدارة التوازنات لا لحسم الصراع الطبقي

لفهم الوظيفة الحقيقية للانتخابات، يجب أولا فهم طبيعة الدولة المغربية ذاتها. فالدولة هنا ليست فقط جهازاً بيروقراطيا حديثا كما في النموذج الليبرالي الكلاسيكي، بل بنية تاريخية هجينة تجمع بين الدولة الحديثة وآليات السلطة التقليدية. ولذلك فإن «المخزن» ليس مجرد مؤسسة سياسية أو جهاز أمني، بل نمط تاريخي لإدارة السلطة قائم على التحكم في التوازنات الاجتماعية وإعادة احتواء التناقضات قبل تحولها إلى صراع جذري.

إن أحد أسرار استمرارية الدولة المخزنية لا يكمن فقط في القمع، بل في قدرتها العالية على إعادة تشكيل المجال السياسي باستمرار. فهي لا تسعى إلى القضاء الكامل على التعددية، بل إلى تنظيمها والتحكم فيها وإبقائها داخل حدود لا تهدد مركز السلطة الفعلية. ولهذا تتحول الانتخابات إلى تقنية لإعادة ترتيب الحقل السياسي أكثر منها أداة لحسم السلطة.

فالرهان ليس: من يحكم؟

بل: كيف يُعاد توزيع أدوار الحكم دون المساس بالبنية العميقة للسلطة؟

ومن هنا نفهم لماذا تبدو الحكومات المتعاقبة مختلفة خطابيا لكنها متشابهة استراتيجياً. فالاختلافات الحزبية غالباً ما تتوقف عند مستوى التدبير، بينما تبقى الاختيارات الكبرى ثابتة: الليبرالية الاقتصادية، خدمة الرأسمال الكبير، احترام شروط المؤسسات المالية الدولية، وضمان الاستقرار السياسي الضروري لاستمرار التبعية.

الانتخابات كآلية لإعادة إنتاج التبعية

لا يمكن فصل البنية السياسية عن البنية الاقتصادية. فالرأسمالية المغربية ليست رأسمالية وطنية مستقلة، بل رأسمالية تابعة نشأت تاريخيا في ارتباط عضوي بالسوق الإمبريالية. ولذلك فإن الدولة لا تدير اقتصادا مستقلا، بل تدير موقعا داخل التقسيم العالمي للعمل تهيمن عليه المراكز الرأسمالية الكبرى.

في هذا السياق، تصبح الانتخابات جزءاً من آليات تدبير هذه التبعية. فالمطلوب من النظام السياسي ليس التعبير عن الإرادة الشعبية بقدر ما هو ضمان شروط الاستقرار الضرورية لاستمرار اندماج الاقتصاد المغربي داخل الرأسمالية العالمية.

وهنا تظهر حدود الديمقراطية الليبرالية داخل المجتمعات التابعة.

إن المأزق الأساسي في المغرب لا يتمثل فقط في أزمة الانتخابات، بل في طبيعة العلاقة بين السياسة والبنية الاجتماعية. فالسياسة لا يمكن أن تتحرر ما دامت الثروة والاقتصاد والإعلام والإدارة متمركزة داخل البنية نفسها. ولهذا فإن تجاوز الأزمة لا يبدأ من إصلاح تقني للعملية الانتخابية فقط، بل من إعادة بناء الفعل السياسي ذاته على أساس الاستقلال الطبقي والتنظيم الشعبي والربط بين الديمقراطية والتحرر الاجتماعي.

لأن القرار الاقتصادي الاستراتيجي لا يوجد أصلا داخل المؤسسات المنتخبة. فالقضايا الجوهرية المرتبطة بالمديونية، والسياسات المالية، والاتفاقيات التجارية، وإعادة هيكلة الاقتصاد، غالبا ما تُحدد داخل فضاءات فوق وطنية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المؤسسات المالية، وتحالفات الرأسمال المحلي والعالمي.

وبالتالي، حتى عندما تتغير الحكومات، فإن هامشها يبقى محدوداً داخل شروط إعادة إنتاج التبعية نفسها. ولهذا يتحول التنافس الانتخابي إلى تنافس حول من يدير الأزمة، لا حول كيفية تجاوزها.

وظيفة الأحزاب: من التعبير السياسي إلى الوساطة الاجتماعية

لقد أدى هذا الوضع إلى تحويل جزء كبير من الأحزاب من أدوات للتعبير السياسي عن المصالح الطبقية إلى أجهزة للوساطة الاجتماعية والإدارية. فالأحزاب لم تعد تنتج مشاريع تاريخية متناقضة، بل أصبحت تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والاحتجاجات الاجتماعية.

وهنا يكمن أحد أخطر تحولات الحقل السياسي المغربي: تراجع السياسة كصراع اجتماعي تاريخي، وصعود السياسة كتقنية لتدبير السكان والتوازنات.

فالحزب لم يعد يؤطر الجماهير بهدف تغيير المجتمع، بل بهدف إدماجها داخل النظام. والنقابة لم تعد مدرسة للصراع الطبقي، بل إطاراً للتفاوض حول حدود الخسائر الممكنة. والانتخابات لم تعد لحظة مواجهة بين رؤى متناقضة، بل موسماً لإعادة توزيع المواقع داخل البنية نفسها.

تفكيك الوهم الديمقراطي:

إن أخطر ما تنتجه الانتخابات داخل هذا السياق هو الوهم الديمقراطي. أي خلق الانطباع بأن الشعب يشارك في صنع القرار بينما يبقى جوهر القرار خارج متناول الإرادة الشعبية.

وهنا تتجلى إحدى أهم وظائف الأيديولوجيا داخل الدولة الحديثة: تحويل الهيمنة إلى قبول طوعي. فبدل أن يظهر النظام كسلطة مفروضة بالقوة فقط، يظهر كسلطة تستمد مشروعيتها من «الاختيار الشعبي»، رغم أن شروط هذا الاختيار نفسها محكومة بالبنية الاقتصادية والإعلامية والإدارية المسيطرة.

إن المواطن داخل هذا النموذج لا يُنتج كفاعل سياسي تاريخي، بل كفرد انتخابي معزول، يتم استدعاؤه دوريا للمشاركة الشكلية في إعادة إنتاج النظام. ولذلك تتضخم الفردانية والزبونية والولاءات المحلية والقبلية والمالية، بينما يتراجع الوعي الطبقي والتنظيم الجماعي.

لماذا تفشل الانتخابات في إنتاج تحول ديمقراطي حقيقي؟

لأن الديمقراطية ليست تقنية انتخابية، بل تعبير عن ميزان قوى اجتماعي. وحين تكون الطبقات الشعبية مفككة، والنقابات ضعيفة، والأحزاب مدمجة، والإعلام خاضعاً للرأسمال، فإن الانتخابات تتحول تلقائياً إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة.

إن أي تحول ديمقراطي حقيقي يفترض وجود قوة اجتماعية مستقلة قادرة على فرض مشروع بديل. لكن إحدى سمات الوضع المغربي هي غياب ذات جماعية منظمة تمتلك مشروعاً تاريخياً للتحرر الاجتماعي والسياسي، ولذلك يبقى المجال السياسي فارغاً من الصراع الطبقي الحقيقي، وممتلئاً بصراعات النخب حول التموقع داخل النظام.

نحو فهم مادي للسياسة:

إن المأزق الأساسي في المغرب لا يتمثل فقط في أزمة الانتخابات، بل في طبيعة العلاقة بين السياسة والبنية الاجتماعية. فالسياسة لا يمكن أن تتحرر ما دامت الثروة والاقتصاد والإعلام والإدارة متمركزة داخل البنية نفسها.

ولهذا فإن تجاوز الأزمة لا يبدأ من إصلاح تقني للعملية الانتخابية فقط، بل من إعادة بناء الفعل السياسي ذاته على أساس الاستقلال الطبقي والتنظيم الشعبي والربط بين الديمقراطية والتحرر الاجتماعي.

فالديمقراطية، داخل المنظور الماركسي، ليست مجرد حق في التصويت، بل قدرة الجماهير على التحكم الفعلي في شروط حياتها الاقتصادية والسياسية. وكل انتخابات لا تمس هذه البنية العميقة تظل، مهما تعددت شعاراتها، جزءاً من آليات إعادة إنتاج النظام لا من أدوات تجاوزه

(يتبع)

العمل النقابي:
هشاشة الواقع وضرورة خلق شروط مقاومة الهجوم النيوليبرالي

يأتي هذا الملف، في سياق يتسم بتصاعد الهجوم على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة والشغيلة بالمغرب وعبر العالم، وفي لحظة دقيقة تعيش فيها الحركة النقابية مرحلة من أعقد أزماتها التنظيمية والسياسية. فمع تخليد فاتح ماي، اليوم الأممي للطبقة العاملة، تتجدد الأسئلة المرتبطة بواقع ومستقبل العمل النقابي، وبقدرته على استعادة دوره التاريخي كأداة للدفاع عن الكرامة والعدالة الاجتماعية، في ظل التحولات العميقة التي يعرفها عالم الشغل، وتصاعد هجوم السياسات النيوليبرالية التي تستهدف المكتسبات الاجتماعية والحريات النقابية.

ضمن هذا الأفق، نعرض في ملف هذا العدد ثلاث مداخلات متقاطعة في الموضوع والرهانات، لندوة نظمها الفرع الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة البيضاء سطات، تسعى إلى تقديم قراءة نقدية لواقع العمل النقابي، انطلاقاً من ثلاثة مجالات أساسية: القطاع الفلاحي، وقطاع التعليم، ثم الأزمة البنيوية العامة التي تعيشها الحركة النقابية المغربية.

تتوقف المداخلة الأولى عند واقع العمل النقابي في القطاع الفلاحي، باعتباره من أكثر القطاعات هشاشة وتعقيداً، سواء بسبب ضعف الحماية الاجتماعية، أو بسبب التشتت النقابي، أو بفعل الأوضاع القاسية التي يعيشها العمال الزراعيون والفلاحون الصغار والمتوسطون، في ظل سياسات فلاحية عمقت الفوارق الاجتماعية ووجهت الإنتاج نحو منطق السوق والتصدير على حساب الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

أما المداخلة الثانية، فتتناول إشكالية تجديد العمل النقابي في قطاع التعليم، باعتباره قطاعاً مركزياً داخل الحركات الاجتماعية بالمغرب، مع التركيز على ضرورة بناء قوة نقابية ديمقراطية ومتجددة، وعلى الدور المحوري للنساء في إعادة تشكيل الفعل النقابي وتوسيع أفقه التحرري والاجتماعي.

في حين تقدم المداخلة الثالثة قراءة نقدية لأزمة العمل النقابي بالمغرب، من خلال تحليل مظاهر البيروقراطية والتشتت وضعف الانخراط، وتناقش رهانات التجديد التنظيمي والفكري، في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجية وصعود أشكال احتجاجية جديدة.

إن هذا الملف لا يدعي تقديم أجوبة نهائية، بقدر ما يسعى إلى المساهمة في نقاش جماعي صار ملحا حول سبل إعادة بناء حركة نقابية ديمقراطية، موحدة وكفاحية، قادرة على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الشغيلة في المغرب.

قراءة نقدية في العمل النقابي بقطاع التعليم: الأزمات والتحديات وآفاق التجديد

إبراهيم النافعي

إن الأزمة التي يعيشها العمل النقابي في المغرب هي أزمة بنيوية وعميقة، تتجلى أولاً في ضعف الانخراط النقابي. فمعظم النقابات، سواء المركزية أو القطاعية، تعرف تراجعا كبيرا في عدد المنخرطين، وهو ما يرتبط بمجموعة من العوامل السوسيوثقافية والسياسية والتنظيمية.

إن التحولات التي فرضها النظام النيوليبرالي ساهمت في ترسيخ الثقافة الفردانية والأنانية، وإضعاف قيم التضامن والتعاون الطبقي، مما دفع فئات واسعة من العمال والأجراء إلى البحث عن حلول فردية بدل الانخراط في النضال الجماعي دفاعا عن المصالح المشتركة.

كما أن البيروقراطية النقابية والفساد النقابي من بين أبرز أسباب الأزمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض القيادات النقابية تحولت إلى فئة منتفعة تعيش على حساب الطبقة العاملة، وفقدت ارتباطها الاجتماعي والطبقي الحقيقي بها، بعدما راكمت امتيازات ومصالح جعلتها أقرب إلى البرجوازية منها إلى الشغيلة التي يفترض أن تمثلها.

إن تشتيت العمل النقابي كان بدوره عاملاً مركزياً في إضعاف الحركة النقابية المغربية، وأن ما يسمى بالتعددية النقابية في المغرب ليست تعددية حقيقية بقدر ما هي تعدد عددي مصطنع ساهم في تفكيك وحدة الطبقة العاملة وإضعاف قوتها التفاوضية، في مقابل تمتع الباطرونا والدولة بأدوات موحدة للدفاع عن مصالحها.

كما أن تأثيرات العولمة والتحولات التي يعرفها عالم الشغل، مثل العمل عن بعد والعقود الهشة، وهي تحولات لم تعد القوانين الحالية قادرة على مواكبتها، مما انعكس سلباً على التنظيم النقابي التقليدي.

ونشير هنا باختصار إلى بعض المعطيات الرقمية، كنسبة الانخراط النقابي الحالية في المغرب التي تتراوح بين 4 و6 % فقط من مجموع الأجراء، وأن حوالي 95 % من العمال غير منخرطين في أي تنظيم نقابي، وهو ما يطرح إشكال التمثيلية النقابية بحدة.

كما أن نسبة الانخراط في القطاع الخاص لا تتجاوز 2 في المائة، في حين ترتفع نسبيا في القطاع العام، خاصة في قطاعي التعليم والصحة، حيث تتراوح بين 25 و30 في المائة.

وفي مقارنة مع تجارب أخرى، تكفي الإشارة إلى أن نسبة الانخراط النقابي في تونس تتراوح بين 15 و20 %، بينما تصل في بعض دول شمال أوروبا، كالسويد والنرويج، إلى ما بين 60 و70 %، في حين لا تتجاوز في الولايات المتحدة الأمريكية 10 %.

ونسجل أيضا ملاحظة مهمة، تتمثل في أن أكثر من 80 % من المنخرطين النقابيين تتجاوز أعمارهم 45 سنة، ما يعكس وجود قطيعة شبه كاملة مع فئة الشباب. وعكس ما يظن البعض، فإن الشباب ليسوا رافضين للنضال أو للعمل النقابي، بل يرفضون الأشكال التقليدية السائدة حاليا، ويفضلون أشكالا جديدة أكثر مرونة وحداثة، كالاحتجاج الرقمي والتنسيقيات المستقلة.

لذا نشدد على ضرورة تجديد أدوات العمل النقابي، بما يواكب التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع التفكير في صيغ جديدة قادرة على استيعاب الأجيال الجديدة وربطها بالفعل النقابي.

أما بخصوص حضور النساء داخل العمل النقابي، فتجدر الإشارة إلى أنه ما يزال ضعيفا، إذ لا تتجاوز نسبته 12 في المائة في أحسن الحالات، رغم الحضور القوي للنساء داخل عدد من القطاعات، وعلى رأسها قطاع التعليم.

إن ضعف الحماية القانونية للحق النقابي، خاصة في القطاع الخاص، يشكل أحد أبرز أسباب العزوف عن الانخراط، في ظل استمرار الطرد التعسفي والتضييق على النقابيين، ونستحضر في هذا السياق معارك عمالية بارزة، من بينها معركة عاملات وعمال «سيكوميك» بمكناس.

كما أن ما يسمى بـ«المناطق الحرة»، التي تتحول إلى فضاءات للاستغلال المكثف، حيث تُمنع النقابات من ممارسة دورها الطبيعي في الدفاع عن العمال والعاملات، من بين أسباب تراجع الانخراط في العمل النقابي.

وبخصوص التحديات الراهنة، لا بد من التوقف عند الهجوم المتواصل على المكتسبات الاجتماعية، سواء عبر قوانين الإضراب، أو مراجعة مدونة الشغل، أو إصلاح أنظمة التقاعد، فالدولة تستفيد من تراجع الحركة النقابية والحركة الجماهيرية لفرض مزيد من السياسات الليبرالية التي تخدم مصالح الرأسمال المحلي والأجنبي.

كما أن وجود توتر وعلاقة ملتبسة بين النقابات التقليدية والتنسيقيات والحركات الاحتجاجية الجديدة، حيث يسود أحيانا نوع من الارتياب والصراع بدل التنسيق والعمل الوحدوي، وهو ما ينعكس سلبا على قدرة الشغيلة على فرض ميزان قوى حقيقي.

وفي ما يخص قطاع التعليم، فالحركة النقابية التعليمية تعاني بدورها من ضعف الانخراط والتشتت، رغم أن الحركة التعليمية لسنة 2023 أبانت عن قدرة كبيرة على فرض مطالب مهمة عندما توحدت الشغيلة التعليمية في إطار نضالي موحد.

ونؤكد بهذا الخصوص على أن عدداً من الالتزامات التي تضمنها اتفاق دجنبر 2023 لم يتم تنفيذها إلى حدود اليوم، باعتبار أن التنسيق النقابي الخماسي لم ينجح في بناء رد فعل وحدوي قوي قادر على فرض احترام الاتفاقات وتنفيذها.

ولا بد أيضا من التوقف عند غياب المطالب النسائية بشكل كاف داخل الحركة التعليمية، رغم أن النساء يشكلن قاعدة أساسية داخل القطاع، فقضايا مثل دور الحضانة، ورخص الأمومة والرضاعة، وشروط العمل الملائمة للنساء، هي ملفات لم تحظ بالاهتمام الكافي داخل المعارك النقابية.

وفي الختام نؤكد على أن تجديد العمل النقابي يمر أولا عبر ترسيخ الديمقراطية الداخلية داخل النقابات، لأن التنظيمات التي لا تحترم الديمقراطية لا يمكنها المطالبة بديمقراطية حقيقية داخل المجتمع.

كما ينبغي إعادة الاعتبار للتكوين النقابي والفكري، والانتقال من «النقابة الخبزية» إلى نقابة تُخاض داخلها أيضا معركة الوعي والتحرر الإنساني، عبر الدفاع عن قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية.

ونؤكد كذلك على أهمية استثمار التكنولوجيا والرقمنة والذكاء الاصطناعي في خدمة التعبئة النقابية وتطوير الوعي النقابي، إلى جانب ضرورة بناء وحدة نقابية ونضالية حقيقية تقوم على الكفاح والنقد الديمقراطي، لا على التوافقات الشكلية أو التعاون الطبقي.

إن الدفاع عن المصالح الآنية والاستراتيجية للطبقة العاملة يظل رهينا بوحدتها، وطنيا وأمميا، ونستحضر هنا الشعار التاريخي الخالد: «يا عمال العالم اتحدوا».

العمل النقابي في القطاع الفلاحي بالمغرب: التحديات والمهام النضالية

تحملتُ، إلى جانب عدد من الرفيقات والرفاق، مسؤوليات متعددة داخل الواجهة النقابية، وخصوصاً في العمل النقابي، وهو ما جعلني أعاين عن قرب واقع الحركة النقابية ببلادنا، وأتساءل باستمرار: كيف يمكننا تجاوز أعطاب هذا العمل واستعادة دوره النضالي والدفاعي؟

بدر عريش

وللحديث عن واقع العمل النقابي اليوم، لا بد أولا من استحضار السياق العام الذي تنعقد فيه هذه المداخلة، خاصة أنها تأتي قبيل تخليد اليوم العالمي والأممي للطبقة العاملة، فاتح ماي، وهو اليوم الذي تخرج فيه الطبقة العاملة والشغيلة للاحتجاج والدفاع عن حقوقها ومكتسباتها في مواجهة الهجوم المتواصل الذي تتعرض له.

لقد عرف هذا الهجوم خلال السنوات الأخيرة وتيرة غير مسبوقة، نتيجة اختلال موازين القوى، حيث يقرأ المخزن الواقع جيدا، ويستغل حالة التراجع التي تعيشها الحركة النقابية والجماهيرية لتمرير مزيد من السياسات المعادية للشغيلة.

ويتجلى هذا الهجوم أساساً في التضييق على الحرية النقابية، وفي تمرير القانون التنظيمي للإضراب، إضافة إلى ما يجري التحضير له من إصلاحات لأنظمة التقاعد، التي يراد من خلالها تحميل الطبقة العاملة مرة أخرى كلفة ما يسمى بإفلاس صناديق التقاعد، كما حدث سنة 2016 مع ما سمي بـ«إصلاح التقاعد».

فهذه الإصلاحات المقياسية تعني عمليا تقليص المعاشات، والرفع من سن التقاعد، وزيادة الاقتطاعات الشهرية، بدل أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في ضمان تقاعد كريم يضمن العيش بكرامة للمتقاعدين والمتقاعدات.

وفي السياق نفسه، تعمل الدولة على مراجعة مدونة الشغل بشكل يخدم مصالح الباطرونا وأرباب العمل، تحت ذريعة تشجيع الاستثمار وتوفير «المرونة» لسوق الشغل، بينما ستكون الطبقة العاملة هي الضحية الأساسية لهذه التعديلات، علماً أن مدونة الشغل الحالية نفسها لا يتم احترامها إلا في عدد محدود من المقاولات.

كما أن هذا الهجوم يأتي في سياق ما بعد اتفاق أبريل 2024 بين الحكومة والمركزيات النقابية، والذي تضمن التزاماً بمناقشة ملفات كبرى مرتبطة بالتقاعد ومدونة الشغل والحريات النقابية، غير أن الدولة سرعان ما التفت على منهجية الحوار الاجتماعي، ومررت القانون التنظيمي للإضراب مستفيدة من أغلبيتها العددية داخل البرلمان، وهو ما يؤكد أن المقاربة نفسها ستعتمد في باقي الملفات.

واليوم، وبعد مرور ما يقارب سنتين، ما زلنا أمام غياب حوار اجتماعي حقيقي. فالحكومة لم تحترم حتى دورية الحوار الاجتماعي، إذ لم تعقد سوى لقاء يتيما خلال جولة أبريل 2025، دون أي نتائج فعلية أو اتفاقات ملموسة، في مقابل صمت ورد فعل ضعيف من طرف المركزيات النقابية تجاه هذا الاستهتار.

ومنذ انطلاق ما يسمى بالحوار الاجتماعي في نهاية التسعينيات، لم يعرف المغرب سوى عدد محدود جداً من الاتفاقات الاجتماعية، وغالباً ما كانت مرتبطة بسياقات سياسية معينة، كما حدث سنة 2011 أو خلال مرحلة التناوب التوافقي. ولذلك، فإن الدولة تلجأ أحياناً إلى الاتفاقات الاجتماعية بهدف امتصاص الاحتقان الاجتماعي أو تحييد الحركة النقابية، بينما يتم لاحقاً التنصل من تنفيذ مضامين تلك الاتفاقات.

ويأتي فاتح ماي هذه السنة أيضاً في ظل الارتفاع المهول للأسعار، والتضخم، والتراجع الحاد في القدرة الشرائية للمغاربة، مقابل غياب أي إجراءات اجتماعية حقيقية للتخفيف من معاناة الطبقات الشعبية.

أما بخصوص العمل النقابي في القطاع الفلاحي، فهو من أكثر القطاعات تعقيداً وهشاشة. فقد تأسست الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي سنة 1958، بعد ثلاث سنوات فقط من تأسيس الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955، غير أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، ليدخل القطاع الفلاحي في فراغ تنظيمي دام قرابة خمسة وعشرين سنة.

وخلال أواخر الثمانينيات، ومع عودة عدد من المناضلين النقابيين واليساريين إلى العمل الميداني، جرى إحياء التنظيم النقابي داخل القطاع الفلاحي عبر بوابة الاتحاد المغربي للشغل، إلى أن تم عقد المؤتمر الوطني الأول سنة 1991، ومنذ ذلك التاريخ ما تزال الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تواصل عملها رغم كل الصعوبات.

ويتميز القطاع الفلاحي بتعقيداته البنيوية، سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص. ففي القطاع العمومي، أدى تفتيت وزارة الفلاحة إلى خلق عدد كبير من الوكالات والمؤسسات العمومية، بالتوازي مع سياسة تقليص التوظيف وعدم تعويض المحالين على التقاعد، ما أدى إلى تراجع عدد العاملين بالقطاع من أكثر من 80 ألف موظف ومستخدم إلى أقل من 20 ألفاً اليوم.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها النقابة داخل القطاع، ورغم تحقيق نسب تمثيلية مهمة، فإن العائق الأكبر يظل هو التشتت النقابي، الذي يعكس الأزمة العامة للحركة النقابية المغربية.

فاليوم يوجد بالمغرب عشرات المركزيات النقابية، في وقت تبقى فيه مصالح الطبقة العاملة واحدة، بينما تحافظ الباطرونا على وحدة تمثيلها وتنظيمها. ولا يمكن فهم هذا الوضع دون استحضار الدور التاريخي للمخزن في تفكيك وحدة الطبقة العاملة، عبر التدخل المستمر في الشأن النقابي، وتشجيع الانقسامات، ومحاربة التوجهات النقابية الديمقراطية.

كما ساهمت بعض الأحزاب بدورها في تأسيس نقابات تخدم أجنداتها الانتخابية الضيقة، بدل العمل على بناء وحدة نقابية كفاحية.

أما في القطاع الفلاحي الخاص، فالوضع أكثر هشاشة، إذ يضم المغرب أكثر من مليون عامل وعاملة زراعية، لكن نسبة التنظيم النقابي تبقى ضعيفة جداً بسبب الهشاشة والطرد والتضييق الذي يتعرض له العمال بمجرد تأسيسهم لمكاتب نقابية.

ورغم ذلك، خاضت النقابة معارك مهمة من أجل انتزاع بعض الحقوق، من بينها تمكين العمال الزراعيين من التعويضات العائلية، والنضال من أجل إنهاء التمييز القانوني الذي ما يزال قائماً بين العمال الزراعيين وعمال الصناعة والتجارة والخدمات.

فإلى اليوم، ما يزال الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي أقل من نظيره في باقي القطاعات، رغم أن العمال الزراعيين يشتغلون ساعات أطول وفي ظروف أكثر قسوة، وهو تمييز غير مقبول نواصل النضال من أجل إنهائه، رغم أن الحكومة سبق أن التزمت بذلك في اتفاق أبريل 2011 ثم أعادت التأكيد عليه في اتفاق أبريل 2022 دون تنفيذ فعلي.

وفي السياق ذاته، تأسست نقابة للفلاحين الصغار والمتوسطين سنة 2018، وهي تستعد اليوم لعقد مؤتمرها الوطني الثاني، رغم العراقيل القانونية والسياسية التي تواجه العمل النقابي في العالم القروي، خاصة حرمان الفلاحين من حقهم الكامل في التنظيم النقابي.

ويشكل الفلاحون الصغار والمتوسطون، الذين يناهز عددهم مليونا ونصف مليون، العمود الفقري للأمن الغذائي ببلادنا، لأنهم هم من ينتجون الجزء الأكبر مما يستهلكه المغاربة، في حين يوجه الإنتاج الفلاحي الكبير نحو التصدير والأسواق الخارجية، خصوصا بعد مخطط «المغرب الأخضر» و«الجيل الأخضر».

وفي المقابل، يعيش هؤلاء الفلاحون أوضاعاً صعبة نتيجة التهميش وضعف الدعم وتوالي سنوات الجفاف، بينما تظل المواد الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي الوطني، كالقمح والزيوت والسكر واللحوم، من أكثر المواد تأثرا بالأزمات.

وأمام هذا الواقع، أرى أن المهام المطروحة أمام النقابيين والنقابيات، والديمقراطيين والديمقراطيات، وفي مقدمتهم المناضلون اليساريون، تتمثل أساساً في إعادة بناء حياة نقابية ديمقراطية وكفاحية، والدفاع عن وحدة الطبقة العاملة، ودعم كل المبادرات الوحدوية والتنسيقيات والجبهات النضالية المرتبطة بالدفاع عن التقاعد والحريات النقابية والحقوق الاجتماعية.

كما أن المهمة الأساسية اليوم تبقى هي الانغراس وسط العمال والشغيلة، وتنظيمهم وتأطيرهم ورفع وعيهم النقابي، لأن تجاوز الأزمة الحالية للحركة النقابية لن يتحقق بالشعارات وحدها، بل بالعمل اليومي الميداني والصبر النضالي الطويل.

فرغم صعوبة الواقع، فإن الصورة واضحة أمامنا، والمهام المطروحة على عاتق المناضلين الديمقراطيين والتقدميين تظل كبيرة وأساسية من أجل إعادة بناء حركة نقابية قوية، ديمقراطية، وموحدة، قادرة على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والشغيلة الشعبية.

تجديد العمل النقابي في التعليم ودور النساء في بناء القوة النقابية

ورقة مقدمة في الندوة التي نظمتها الكتابة الجهوية لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء ـ سطات، بتاريخ 28 أبريل 2026، عن بعد، بمناسبة فاتح ماي.

مجدولين أنور

أتوجه بداية بالشكر إلى الرفيقات والرفاق في الكتابة الجهوية لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الدار البيضاء ـ سطات على تنظيم هذه الندوة الفكرية والنضالية بمناسبة فاتح ماي، هذه المحطة الكفاحية التي نستحضر فيها تاريخا طويلا من نضالات الطبقة العاملة وتضحياتها، ونجدد من خلالها التزامنا بقضايا العاملات والعمال، دفاعا عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ومواجهة لكل أشكال القهر والاستغلال.

تحية كفاحية لكل العاملات والعمال؛

تحية تقدير لكل المناضلات والمناضلين في مواقع الإنتاج والنضال؛

وتحية خاصة لكل من يواجهون يوميا، بصمودهم وإصرارهم، منطق الاستغلال الرأسمالي وهيمنة رأس المال. كما أحيي الرفيقات والرفاق المتدخلين، والرفيق المسير، والطواقم التقنية، وكل المتتبعات والمتتبعين لهذه الندوة.

أختار لمداخلتي عنوان:

«تجديد العمل النقابي في التعليم ودور النساء في بناء القوة النقابية»

وسأتناول الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية:

العمل النقابي باعتباره سيرورة من المد والجزر؛

واقع العمل النقابي في قطاع التعليم بالمغرب؛

دور الأستاذات في بناء القوة النقابية.

أولاً: العمل النقابي سيرورة من المد والجزر

تنظر الماركسية إلى النقابة باعتبارها أداة لتنظيم العاملات والعمال والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبرها مدرسة للوعي الطبقي وصقل روح التضامن الجماعي. غير أن النقابة، في التصور الماركسي، لا يمكن أن تؤدي أدوارها التاريخية إلا بربط النضال المطلبي بالنضال السياسي، لأنها ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة ضمن مسار الصراع الطبقي من أجل التحرر من الاستغلال.

ومن هنا، ينبغي أن ندرك أن الحركة النقابية ليست خطا تصاعديا مستمرا، بل هي سيرورة جدلية تخضع لموازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولقدرة التنظيمات النقابية على التجدد الذاتي.

فالمد النقابي يحدث عادة عندما تتقاطع الأزمات الاقتصادية مع ارتفاع منسوب الوعي الطبقي؛ حين يصبح الاستغلال غير محتمل بفعل تدهور القدرة الشرائية، واتساع الهشاشة، وتفكيك الحماية الاجتماعية، والقمع النقابي، وتقييد الحريات، إضافة إلى الاستغلال المضاعف لبعض الفئات، وعلى رأسها النساء والعمال المهاجرون.

في مثل هذه اللحظات، تنجح النقابة في تحويل المعاناة الفردية إلى قضية جماعية وسياسية، فتبرز قوة التضامن والتنظيم، وتتحقق مكاسب تاريخية كالتشريعات الاجتماعية، وتقليص ساعات العمل، والضمان الاجتماعي، وغيرها من الحقوق التي انتزعتها الطبقة العاملة بالنضال.

لكن، وكما تعرف الحركة النقابية لحظات مد، فإنها تمر أيضا بفترات جزر وتراجع. وهذا الجزر لا يعني دائما الهزيمة، بل قد يكون مرحلة كمون تفرضها موازين القوى وهيمنة الرأسمالية النيوليبرالية، التي عملت على نشر ثقافة الفردانية وربط النجاح بالمجهود الشخصي فقط، مع تغييب البنية الطبقية للصراع الاجتماعي. كما تم الترويج لقيم المرونة والتنافس بدل التضامن، وتحويل الحقوق الاجتماعية إلى مسؤوليات فردية مرتبطة بالتأمين والتقاعد والتكوين الذاتي.

وقد أدى ذلك إلى إضعاف الشعور بالانتماء الطبقي، وتفتيت سوق الشغل، وتحويل النقابة، في كثير من الأحيان، إلى مجرد فاعل تفاوضي محدود التأثير. كما ساهمت التشريعات المقيدة، والإعلام الموجَّه، وسياسات تفتيت الطبقة العاملة، في إضعاف الزخم النقابي وشيطنته باعتباره عائقا أمام «النجاعة الاقتصادية» و«حرية السوق».

ويبرز التراجع أيضاً عندما تغرق النقابة في البيروقراطية، وتتحول من أداة للنضال إلى جهاز إداري منفصل عن القواعد، فتضعف الثقة وتتسع الهوة بين القيادة والمناضلين.

غير أن التحولات الراهنة تفرض علينا التفكير في أشكال جديدة للعمل النقابي. فالرأسمالية المعاصرة غيّرت جغرافيا النضال؛ إذ لم تعد المعركة محصورة داخل المصانع الكبرى، بل امتدت إلى قطاعات التعليم والصحة والخدمات والفضاء الرقمي. كما أن الموجة النضالية الجديدة تحمل وجها نسائيا واضحا، حيث أصبحت النساء في مقدمة معارك الكرامة والحماية الاجتماعية ومناهضة العنف، وهو ما يمنح العمل النقابي بعداً إنسانياً وأخلاقيا أعمق.

وفي فترات الجزر، تصبح المهمة الأساسية هي إعادة بناء الوعي والتنظيم، عبر التكوين والتثقيف، وممارسة النقد الذاتي، وبناء التحالفات مع الحركات الاجتماعية، بما يسمح بتجديد الفعل النقابي واستعادة قوته.

ومن هنا يطرح سؤال جوهري: هل التجديد في العمل النقابي ضرورة أم مجرد اختيار؟

في تقديري، إن التجديد ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسارعة، لكنه لا يعني التخلي عن الأسس الفكرية للصراع الطبقي، بل يعني تحديث أدوات التنظيم وأساليب العمل، وتوسيع قاعدة النضال، مع الحفاظ على جوهر المشروع التحرري للنقابة باعتبارها أداة للدفاع عن مصالح العمال والكادحين.

فالتجديد الحقيقي هو الذي يعيد للعمل النقابي طابعه الكفاحي والتحرري، ويجعل من تحسين شروط العمل جزءا من مشروع أوسع لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانياً: العمل النقابي في قطاع التعليم بالمغرب

لا يختلف العمل النقابي في قطاع التعليم عن غيره من القطاعات من حيث انطلاقه من الدفاع عن الحقوق والمكتسبات، لكنه يكتسي خصوصية كبيرة بالنظر إلى الدور المركزي الذي لعبه قطاع التعليم تاريخيا في مختلف الحركات الاجتماعية بالمغرب.

وقد ساهمت النقابة الوطنية للتعليم، منذ تأسيسها، في توحيد نضالات الشغيلة التعليمية، وربط النضال النقابي بالنضال المجتمعي والسياسي، دفاعا عن المدرسة العمومية الموحدة والجيدة والمجانية. ولذلك، فإن معركة التعليم ليست معركة فئوية فقط، بل هي معركة مجتمعية ترتبط بمستقبل العدالة الاجتماعية والتحرر.

غير أن السياسات المتعاقبة لما يسمى «إصلاح التعليم»، خاصة مع أنماط التوظيف الجديدة وإعادة هيكلة المنظومة، أفرزت أوضاعا من الهشاشة والتفاوت داخل الجسم التعليمي، وأدت إلى ظهور التنسيقيات باعتبارها أشكالا تنظيمية جديدة استطاعت فرض حضورها الميداني في عدد من المحطات النضالية.

ورغم هذه الدينامية، فإن العمل النقابي في القطاع يواجه تحديات حقيقية، أبرزها تشتت التمثيلية بين النقابات والتنسيقيات، وتراجع الثقة لدى جزء من القواعد التعليمية، إضافة إلى التضييق على الحق في الإضراب والاقتطاعات من الأجور.

ومع ذلك، ما يزال قطاع التعليم يمتلك عناصر قوة مهمة، تتمثل في اتساع قاعدته البشرية، وقدرته العالية على التعبئة، ومشروعيته المجتمعية المرتبطة بالدفاع عن المدرسة العمومية. ولذلك، فإن الرهان اليوم يكمن في بناء وحدة نضالية فعلية تجمع بين خبرة النقابات ودينامية التنسيقيات، وتنتقل من المطالب الفئوية المتفرقة إلى مشروع جماعي متكامل يدافع عن كرامة الشغيلة التعليمية وعن تعليم عمومي ديمقراطي وجيد.

إن معركة التعليم هي جزء من معركة أوسع دفاعا عن الحقوق الاجتماعية والعدالة والمساواة، وعن المدرسة العمومية باعتبارها فضاء للتحرر لا لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية.

ونحن داخل النقابة الوطنية للتعليم نواصل النضال والتأطير والتفاوض والإبداع التنظيمي، إيماناً منا بأن استمرار النقابة كأداة جماعية منظمة يقتضي تطوير أشكال العمل وتجديد أدوات الفعل النقابي.

ثالثاً: دور النساء في بناء القوة النقابية

أصبح حضور النساء داخل العمل النقابي اليوم ضرورة استراتيجية، خاصة في قطاع التعليم الذي يعرف تحولا ديمغرافيا واضحا لصالح النساء. فالمعطيات الرسمية تشير إلى أن النساء أصبحن يشكلن الأغلبية داخل هيئة التدريس، وهو ما يجعل مستقبل العمل النقابي مرتبطا إلى حد بعيد بقدرته على استيعاب هذا التحول وتمكين النساء من لعب أدوار قيادية داخل التنظيمات النقابية.

غير أن بناء قوة نقابية نسائية حقيقية ما يزال يصطدم بعدة عوائق، من بينها عبء التوفيق بين العمل المهني والعمل المنزلي، وهيمنة العقليات الذكورية داخل بعض البنيات التنظيمية، إضافة إلى محدودية فرص التكوين والتأهيل القيادي بالنسبة للنساء.

وفي النقابة الوطنية للتعليم، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن حضور المرأة التعليمية في مواقع القرار والتخطيط ليس مسألة شكلية أو تزيينية، بل شرط أساسي لتجديد الفعل النقابي وتعزيز طابعه الديمقراطي والكفاحي.

ومن هذا المنطلق، نشتغل على مأسسة العمل النسائي داخل التنظيم، وتطوير آليات التكوين والتأطير، وربط المطالب الخاصة بالنساء بالقضايا العامة للطبقة العاملة. كما نعمل على إدماج مقاربة النوع في الملف المطلبي، من خلال الدفاع عن الحماية من العنف والتحرش، وتحسين شروط الأمومة والرعاية، وضمان الاستقرار الأسري والمهني للمدرسات.

ونؤمن كذلك بأن التمكين الحقيقي للنساء يمر عبر التكوين السياسي والنقابي، وتشجيعهن على تحمل المسؤوليات داخل الهياكل التنظيمية، وكسر احتكار التمثيلية التقليدية.

إن نضال المرأة التعليمية ليس معزولاً عن نضال الطبقة العاملة ككل، لأن الاستغلال الذي تفرضه السياسات النيوليبرالية يطال الجميع، وإن كان يثقل كاهل النساء بشكل مضاعف. ولذلك، فإن بناء القوة النقابية يمر عبر تحويل المعاناة الفردية إلى فعل جماعي منظم قادر على مواجهة البنيات التقليدية للاستغلال والهيمنة.

خاتمة

إن تجديد العمل النقابي في قطاع التعليم هو، في العمق، معركة من أجل الديمقراطية القاعدية وتجديد أدوات النضال الجماعي. ولا يمكن الحديث عن قوة نقابية حقيقية في ظل تهميش نصف الشغيلة التعليمية أو إقصاء النساء من مواقع القرار والتأثير.

وبمناسبة فاتح ماي، أجدد التأكيد على أن تحرر الطبقة العاملة يظل مرتبطا بتحرر النساء داخل المجتمع وداخل أدوات النضال نفسها، لأن بناء نقابة قوية وديمقراطية يمر بالضرورة عبر المساواة والعدالة والتمثيلية الحقيقية للجميع.

رأي مجلة الهدف:

كيف تتوقف الحرب ويستمر العدوان؟!!

تزداد التحديات في دول المنطقة على المستوى الشعبي والرسمي ارتباطا بحجم المخططات التي تستهدف بلادنا وخاصة تلك المتعلقة بالهيمنة الإمبريالية وخاصة الأمريكية وتلك المرامي والأهداف الصهيونية والتوراتية التي تشير لها خرائط الأطماع الاستعمارية والتوسع الصهيوني.

فيما يستأنف التحالف الاستراتيجي الصهيو-أمريكي حربه وعدوانه بطرق وأشكال مختلفة رغم وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وكذلك في جبهة إيران ومضيق هرمز ، ويتجلى ذلك بمخططات عدوانية منهجية معلنة وواضحة أبرزها استمرار القتل والتدمير في قطاع غزة، ورفض الكيان الصهيوني الالتزام بتطبيق المرحلة الأولى من «خطة ترامب» أو اتفاق وقف إطلاق النار رغم التزام الفلسطينيين بما هو متوجب عليهم، وبات من حقهم إعلان موقفهم بربط الذهاب لتنفيذ ما يترتب عليهم في المرحلة الثانية من الاتفاق بإلزام الكيان الصهيوني بتنفيذ كل القضايا المطلوبة منه في المرحلة الأولى.

ويواصل الكيان الصهيوني اعتداءاته على القدس والمقدسات وعلى الضفة الغربية بالتدمير والترحيل والقتل والاعتقال والاستيطان والضم، على قاعدة حسم الصراع في فلسطين والسيطرة الكاملة على أراضيها وجغرافيتها والهدف هو تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة و الضفة والقدس، و تهويد ما يستطيع من قرى وبلدات الجليل في شمال فلسطين واستجلاب الآلاف من الهنود مدعيا ب «اصولهم اليهودية» للاستيطان فيها أو حولها، والهدف فرض وقائع ديمغرافية وتغيير المعالم العربية وعزل هذه البلدات والقرى عن بعضها البعض.

في لبنان ورغم الانقسام العامودي حول الموقف من العدوان الصهيوني وطرق المواجهة، بين الموقف الرسمي وبعض القوى المتوافقة معه بالذهاب إلى المفاوضات المباشرة، وبين موقف قوى المقاومة الرافضة للمفاوضات المباشرة، والمصرّة على مواجهة العدوان الصهيوني ومقاومته بكل الأشكال، في ظل إجماع اللبنانيين على وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي من كل الجنوب اللبناني وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين وعودة جميع النازحين إلى قراهم وبيوتهم وإعادة الإعمار. إلا أن العدو يستمر في عدوانه معلنا أهدافه باحتلال الجنوب اللبناني، وصولا لنهر الليطاني وتهجير كل سكانه،

إضافة لإستمرار الضغوط على الدولة اللبنانية للعمل على نزع سلاح المقاومة، ولو تطلب ذلك الذهاب إلى حرب أهلية وتفكيك الدولة والجيش، وهذا ما يراه جميع اللبنانيين على اختلاف مواقفهم خطراً كبيراً بل «خط أحمر».

تبقى وحدة الموقف في مواجهة الخطر الصهيوني ضرورة وطنية ملحة تستوجب مستوى من التفاهم والتكامل وتنسيق الموقف بين الدولة والمقاومة لضمان الوحدة والسيادة. نعم تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين أمريكا ومعها الكيان الصهيوني،

وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد أربعين يوماً من الحرب والعدوان على إيران ،ورغم تداعياتها الخطيرة على كل المنطقة والعالم بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن الصراع على جبهة الخليج ومضيق هرمز لا زال مستعراً من خلال الحشودات العسكرية للأساطيل وحاملات الطائرات والمدمرات لفرض الحصار البحري على الموانئ الايرانية، ومن جهة أخرى فإن الآلية التي وضعتها إيران بالاتفاق مع سلطنة عُمان للإشراف على الإدارة وحركة المرور في مضيق هرمز الاستراتيجي.

في ظل تعثر المفاوضات بين أمريكا وإيران يغدو الوضع في المنطقة والإقليم خطيراً جداً وعلى حافة الهاوية.أما في سوريا ورغم المساعي الأمريكية من أجل التوصل إلى تفاهمات أمنية مع الكيان الصهيوني إلا أن التوغلات الصهيونية، وإقامة نقاط أو قواعد عسكرية ذات طبيعة استراتيجية في جبل الشيخ، التوغلات والحملات العسكرية والأمنية التي تطال عشرات القرى في ريف القنيطرة، ودرعا بهدف توسيع المنطقة الأمنية العازلة، محاولا فرض شروطه الجائرة التي تنال من سيادة الدولة السورية وحقها في صون أمنها القومي وحماية أراضيها وسلامة مواطنيها.

إن تنبه القيادة السورية لحجم الأطماع والأخطار الصهيونية يجعلها تأخذ الموقف الوطني الرافض للخضوع والإذعان ولو تطلب ذلك مستوى من التحدي والمواجهة.

إن أي تقدم في تحقيق أهداف العدوان الصهيو-أمريكي في أي من البلاد والمناطق المذكورة أعلاه لن يكون خطراً محدقاً بها فقط، بل سيطال كل دول المنطقة وخاصة الدول العربية وأمنها القومي المغيّب أصلا، وسيمكّن «دول» العدوان من فرض سيطرتهم وهيمنتهم ووصايتهم على كل دول المنطقة، والذهاب ابعد من فرض شروط وحدود التبعية السياسية والاقتصادية، إلى الوصاية الأمنية والعسكرية وإعادة رسم خرائط الجغرافيا السياسية من جديد.

فمواجهة هذا الخطر هي واجب مقدس، يبدأ بقضية فلسطين والانتصار لعدالتها ولحقوق شعبها ،ولا ينتهي بتعزيز استراتيجية ومنظومة الدفاع والأمن القومي العربي كضرورة لبناء المشروع النهضوي العربي.

مركز حنظلة: إقرار الكنيست قانون إعدام الأسرى تصعيد خطير يهدد حياة آلاف المعتقلين الفلسطينيين

حذر مركز حنظلة للأسرى والمُحَرَّرين من التداعيات الخطيرة المترتبة على مَصادقة الكنيست «الإسرائيلي» على مشروع قانون يتعلق بمحاكمة المعتقلين على خلفية أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، والذي يتيح فرض عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين، معتبرًا أن هذه الخطوة تمثل تصعيدًا غير مسبوق في سياسة الانتقام والتحريض ضد الأسرى داخل سجون الاحتلال.

وأكد المركز في بيانه الصحفي الذي صدر اليوم الثلاثاء، أن هذا التشريع يعكس توجّهًا خطيرًا نحو شرعنة القتل والإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين تحت غطاء قانوني وسياسي، في ظل تصاعد الدعوات العنصرية داخل حكومة الاحتلال وأوساط اليمين الإسرائيلي المتطرف لاستهداف الأسرى والتنكيل بهم.

وأشار حنظلة إلى أنّ إقرار مثل هذا القانون يشكل انتهاكًا واضحًا وصريحًا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، التي تكفل حمايةً الأسرى والمعتقلين، كما أنه يمثل امتدادًا لسياسات العقاب الجماعي والانتقام السياسي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

وحذر المركز من أنّ هذا التشريع قد يفتح الباب أمام ارتكاب جرائم خطيرة بحق الأسرى، ويمنح غطاءً قانونيًا لمزيد من الانتهاكات والتعذيب والمحاكمات غير العادلة، الأمر الذي يهدد حياة آلاف المعتقلين الفلسطينيين، خاصة في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها داخل السجون من تعذيب وتجويع وإهمال طبي وعزل وانتهاكات مستمرة.

وأكد حنظلة أن تمرير هذا القانون من شأنه أن يزيد من حالة التوتر والتصعيد، ويشكل سابقة خطيرة تضرب بعرض الحائط كل المواثيق الدولية والمعايير الحقوقية، محذرًا من صمت المجتمع الدولي تجاه هذه السياسات التي تشجع الاحتلال على المضي في جرائمه بحق الأسرى.

ودعا المركز الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس حقوق الإنسان، وكافة المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية، إلى التدخل العاجل والضغط على سلطات الاحتلال لوقف هذا التشريع الخطير، والعمل على توفير الحماية القانونية والإنسانية للأسرى الفلسطينيين داخل السجون.

وطالب حنظلة بضرورة تفعيل الجهود القانونية والإعلامية والدبلوماسية على المستويات كافة، لفضح خطورة هذا القرار وملاحقة الاحتلال على جرائمه بحق الأسرى، مؤكدًا أن قضية الأسرى ستبقى قضية وطنية وإنسانية لا يمكن القبول بتحويلها إلى ساحة للانتقام والتصفية السياسية.

عن بوابة الهدف - فلسطين المحتلة

لماذا يسعون إلى إسقاط الدولة والنظام الإيراني؟

الحروب عادةً هي شكل من أشكال السياسة الحادة، وتندلع عندما تفقد الطرق القانونية والوسائل السياسية دورها ووظيفتها. ولكن في العدوان الثنائي الصهيوني على إيران ولبنان، استُخدمت الطرق القانونية والوسائل السياسية للمرة الثانية كتمويه لشن العدوان الإجرامي الهمجي على دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة. العدوان ترافق مع هجمة ممنهجة تحمل أبعاداً إيديولوجية دينية توراتية، لصبغ مشروعية دينية إلهية، في استحضار للهلوسات التوراتية في استعراض ديني داخل البيت الأبيض، لتقديم ترامب على أنه المختار لهذه المهمة.

حاتم استانبولي(*)

ترافقت هذه الهلوسات بالضخ السياسي حول الخطر الكاذب حول النووي الإيراني، بتناغم إقليمي ومحلي، باستحضار النفخ في الخلاف المذهبي والطائفي، واستخدام عبارات سياسية حول حماية العروبة والسيادة، وخطر التمدد الإيراني، وحكم ولاية الفقيه (الملالي)، وغيرها من مصطلحات نضحت بها وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت مفتوحة ومعززة من قبل إداراتها المختلفة، التي تتحكم بخيوطها مجموعة جيفري إبستين وملحقاتها الإقليمية والمحلية.

الجدير بالذكر أن هذه المحطات والوسائل، وعلى مدار العدوان على غزة، كانت قد نضحت بالتحريض على المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، واتهامه بأنه هو من جلب الخراب والدمار ل غزة والضفة والمنطقة.

طيلة العدوان الذي ما زال يحصد الأرواح في غزة والضفة، لم نسمع من هذه الفضائيات والمواقع شيئاً عن العروبة والسيادة والأمن القومي العربي، بل كانت تحرم غزة من الماء والدواء والغذاء، في الوقت التي كانت تسير فيه القوافل الغذائية إلى إسرائيل العدوانية الإحلالية. في الواقع، فإن بالوعة هذه المصطلحات قد استنفدت صلاحياتها، خاصة بعد ما جرى في ليبيا وسورية من انقلاب للمشهد، حيث أصبحت رائحتها تفوح ليكتشف الإنسان العادي أنها موظفة لتغطية دورها في تفكيك وإعادة تركيب المشهد السياسي، وضمان استمرار العدوان الصهيوني الأمريكي على شعوب المنطقة، بكل ألوانها الفكرية والدينية والسياسية والثقافية المناهضة التي تسعى للسيادة والتحرر من عدوانيتها، والتخلص من ملحقاتها الإقليمية والمحلية.

من الواضح أن المركز المقرر للصهيونية يريد أن يستثمر في ترامب وإدارته إلى أبعد ما يمكنه تحقيقه في المنطقة والعالم، في محاولة لتصفية كل المواقع التي تدافع عن الحق الفلسطيني ومشروعيته السياسية والحقوقية.

الملاحظ أن ترامب وإدارته عملوا على إعلان حرب مفتوحة على الدول والأنظمة والمؤسسات الدولية التي تعلن موقفا مساندا للحق الفلسطيني، وتمارس الضغوط السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية، حتى أنها طالت أفراداً في منظمات دولية استندوا إلى القانون الدولي في مواقفهم من الإبادة الإسرائيلية الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

هذه الحرب المعلنة اتسمت بسمة أيديولوجية صهيونية معلنة، تعمل على تبرير عمليات القتل الجماعي وتدمير

البنى التحتية المدنية والاقتصادية، بل وصلت إلى التهديد بضربات تنهي الحياة الإنسانية والحضارية للشعوب.

وأطلقت عملية جمعية تحت مسمى قطع الرؤوس، التي تهدف إلى تصفية رأس النظم والدول والتنظيمات المقاومة، مترافقة بسياسة جز العشب التي مارستها في غزة ولبنان وإيران. الدولة الإيرانية ونظامها

ترى إسرائيل الصهيونية العدوانية أن القضاء النهائي على النظام الإيراني هي المهمة الرئيسية لها، وهي تستثمر في رئاسة ترامب وإدارته التي تخضع بالكامل لسياستها وتغطي جرائمها، وتمارس ضغوطاً هائلة على نظم المنطقة من أجل أن تشارك إسرائيل في عدوانها الشامل على إيران والمقاومة في لبنان وفلسطين واليمن والعراق.

الذي تعتبره المنظومة الرأسمالية الصهيونية، وتعبيرها الأبرز إسرائيل الصهيونية، يشكل خطراً داهماً ودائماً على وجودها، لأسباب سياسية وثقافية ودينية واقتصادية وعسكرية، وتعتبر أن استمرار وجودها يشكل عامل تحد لإمكانية استمرار إسرائيل الصهيونية الإحلالية.

وهذا يطرح سؤالاً: لماذا يشكل النظام الإيراني تهديداً داهماً دائماً على إسرائيل الصهيونية الإحلالية؟

السبب الجوهري أن النظام الإيراني الذي عموده الفقري يستند على فكرة المظلومية وضرورة رفعها.

هذا المفهوم يحمل بعداً إنسانياً عادلاً، يتقاطع مع كل الاتجاهات السياسية المناهضة للاستغلال الرأسمالي الصهيوني. أما بعده الديني فإنه يتناقض مع الجوهر الإجرامي للفكرة التوراتية، التي تقوم على أساس التفوق الديني والأفضلية للفكرة التوراتية على مثيلاتها الإسلامية والمسيحية وغيرها.

جوهر فكرة المظلومية الإسلامية يكشف الفساد الأخلاقي للفكرة التوراتية التي تبرر القتل والتدمير والإبادة والسرقة، وتضعها في تناقض مع جوهر الفكرة الدينية، وتؤشر إلى أن الله لا يمكن أن يكون ظالماً، بل مع المظلومين. هذا جوهر التناقض الذي يحكم الصراع، وينعكس في السياسة والاقتصاد والثقافة والعلوم الاجتماعية.

ويكشف أن الليبرالية الرأسمالية ما هي إلا واجهة لتجميل الاستغلال الرأسمالي الصهيوني. الليبرالية الرأسمالية الصهيونية التي شكلت غطاءً تاريخياً للممارسات الصهيونية الإجرامية على مدى أكثر من ٧٥ عاماً في فلسطين، والآن تعلن عن عدوانيتها ضد كل شعوب المنطقة التي تقف مع كل شعوب العالم في مجابهة العدوانية الصهيونية وداعميها، وأصبحت المعادلة بين إسرائيل الصهيونية وداعميها من جهة، وشعوب العالم والأنظمة المناصرة للعدالة الإنسانية من جهة أخرى.

فكرة المظلومية الإسلامية تتعارض مع الاتجاه السياسي السائد في نظم الحكم في المنطقة، والتي تعلن عن إسلاميتها، ولكن في ذات الوقت تتحالف مع الفكرة التوراتية العدوانية وتعطيها مشروعية سياسية تحت مبررات سياسية مختلف عليها بين الشعوب والحكام.

لذلك، تفسر كل هذه الحملات على النظام في إيران واليمن والمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، التي ترى الإسلام من منظار فكرة المظلومية التي تتناقض مع الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتبعية للمنظومة الرأسمالية الصهيونية.

لهذا، ترى إسرائيل الصهيونية العدوانية أن القضاء النهائي على النظام الإيراني هي المهمة الرئيسية لها، وهي تستثمر في رئاسة ترامب وإدارته التي تخضع بالكامل لسياستها وتغطي جرائمها، وتمارس ضغوطاً هائلة على نظم المنطقة من أجل أن تشارك إسرائيل في عدوانها الشامل على إيران والمقاومة في لبنان وفلسطين واليمن والعراق.

هذه النظم التي ترى أن الخطر الإيراني عليها وعلى استمرارها هو الداهم، لأن فكرة المظلومية تتعارض مع كل ما تشكله من إسلام سياسي يُمارس لإخضاع شعوبها واستمرار الاستغلال والظلم والتبعية.

لكل هذا، فإن أي تفكير بأي سلام بين إيران والمقاومة وفكرها وممارساتها يمكن أن يتم مع الرأسمالية الصهيونية وتوابعها هو وهم. التناقض بين الفكرتين تناقض تناحري لا يمكن أن يزول إلا بزوال أحد طرفي التناقض. وأي هدوء نسبي يحسب بمدى تحقيق كل طرف مزيداً من النقاط، وكل صمود لإيران واليمن والمقاومة هو نقطة لصالحها، في سياق المعركة المستمرة في كافة أشكالها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

عن بوابة الهدف

(*) حاتم استانبولي: كاتب صحفي من فلسطين

حوار مع محمد هاكش مهندس زراعي ومناضل نقابي، والأمين العام السابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة لـلاتحاد المغربي للشغل

نشر هذا الحوار مع الرفيق محمد هاكش في مجلة شالنج باللغة الفرنسية -العدد 1 إلى 7 ماي -2026 والذي أجراه الصحفي م. أمين. ونظرا لأهميته وتعميما للفائدة نشره في هذا العدد بعد ترجمته إلى العربية.

« إن التمييز بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي (SMAG) والحد الأدنى للأجر الصناعي والتجاري (SMIG) هو تمييز قانوني، ذو جذور تاريخية وسياسية، يعاني منه العمال الزراعيون بشكل جائر»

المهندس الزراعي والمناضل النقابي، والأمين العام السابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل)، محمد هاكش، معروف أكثر بنضالاته الميدانية إلى جانب العمال الزراعيين. في هذا الحوار، يشاركنا واقعًا ملموسًا يُعاش يوميًا، وغالبًا ما يتم التعتيم عليه، في سياق يُبالغ فيه في الترويج الرسمي لفكرة "الدولة الاجتماعية"، وكأن «الشمس يمكن أن تُحجب بالغربال».

| شالنج: العمل في القطاع الزراعي غالبًا ما يكون مرادفًا للهشاشة الاجتماعية والقانونية. كيف يمكن تفسير هذا الواقع «شبه الإقطاعي» الذي ما يزال قائمًا في المغرب خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين؟

| محمد هاكش: بالفعل، يُعد القطاع الزراعي دون شك القطاع الذي تسود فيه مظاهر القهر والتهميش بامتياز. فهناك أكثر من مليون عامل وعاملة زراعية، و1.5 مليون من صغار ومتوسطي الفلاحين، يعيشون كـ«منسيين» يعانون من التهميش وصعوبة ظروف العيش. هذا الواقع الذي يشبه "العصور الوسطى" يجد تفسيره في تحليل السياسات العمومية المعتمدة، والتي كانت دائمًا في صالح كبار المستغلين الزراعيين وكبار الملاكين العقاريين. إن ضغط هؤلاء، من خلال مواقعهم داخل مؤسسات الدولة واستحواذهم على المؤسسة التشريعية، يؤدي إلى قرارات تخدم مصالحهم على حساب العاملات والعمال الزراعيين.

كما أن مضمون «مخطط المغرب الأخضر» واستمراره عبر برنامج «الجيل الأخضر» يمثلان مثالًا واضحًا على هيمنة الباطرونا الفلاحية على الأرض والماء والبذور والسوق والتصدير (...). والحكومة الحالية، التي يرأسها ثاني أغنى رجل في المغرب، جسدت هذه الحقيقة المريرة من خلال قراراتها المتعلقة بالقطاع الزراعي.

| شالنج: التمييز بين (SMIG) الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري ومقابله في القطاع الفلاحي (SMAG) يُعتبر مثالًا صارخًا على التمييز بين العمال. ما هي أشكال المقاومة والعراقيل التي تحول دون توحيد الحد الأدنى للأجور بين مختلف القطاعات الاقتصادية؟

| م.ح: إنه تمييز قانوني ذو جذور تاريخية، وما يزال منصوصًا عليه في مدونة الشغل. فالحد الأدنى الشهري للأجر الصناعي والتجاري (SMIG) يبلغ 3424,20 درهمًا، بينما يبلغ الحد الأدنى للأجر الفلاحي (SMAG) 2533,40 درهمًا. الفارق النسبي هو 27%، والفارق المطلق يبلغ 891 درهمًا شهريًا.

وكان من المفترض أن ينتهي هذا التمييز سنة 2012 بناءً على نتائج الحوار الاجتماعي لأبريل 2011. لكن الباطرونا الفلاحية، وبعد تراجع زخم حركة 20 فبراير، تنصلت من الاتفاق، واضطررنا إلى انتظار 13 سنة لاستئناف الاتفاق بمناسبة الحوار الاجتماعي لشهر أبريل 2024. ومع ذلك، إلى حدود اليوم، لم يُنشر أي نص قانوني يوضح كيفية تنفيذ الاتفاق. هذا المسار يُظهر كيف تتنصل الحكومة من التزاماتها وواجباتها من أجل الحفاظ على الأرباح الضخمة للباطرونا الزراعية.

| شالنج: في الواقع، لا يُعد SMIG وSMAG سوى الجانب الأكثر وضوحًا من المعاملة التمييزية التي يتعرض لها العمال. ما هي الجوانب الأخرى لهذا التمييز؟

| م.ح: جانب آخر من هذا التمييز يتعلق بمدة العمل. فمدونة الشغل تنص على أن العمال الزراعيين يشتغلون 48 ساعة أسبوعيًا، بينما يشتغل عمال الصناعة والتجارة والقطاعات المشابهة 44 ساعة فقط لكن العمال الزراعيين، ووفق تبريرات قانونية، يشتغلون فعليًا أكثر من 10 ساعات يوميًا في ظروف قاسية جدًا، دون احتساب الساعات الإضافية غير المؤدى عنها (المادة 184 من مدونة الشغل).

أما الجوانب الأخرى فتتعلق بظروف العمل المزرية، وغياب شروط النظافة والصحة والسلامة، إضافة إلى عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذه الأخيرة تعد من أكبر الكوارث التي تمس غالبية العمال الزراعيين. فغياب الحماية الاجتماعية هو القاعدة، بينما يُعتبر التصريح من طرف المشغل استثناءً.

في البوادي، الأجور منخفضة وغالبًا ما تكون دون الحد الأدنى للأجر الفلاحي. أيام العمل طويلة ومرهقة، دون احترام للتوقيت القانوني، ودون أداء الساعات الإضافية. أغلبية العمال الزراعيين لا يتوفرون على عقود عمل، ولا تصريح لدى الضمان الاجتماعي، ولا تغطية اجتماعية. الذين ينتجون الثروة يعيشون باستمرار في هشاشة قانونية واجتماعية. وهذا الوضع المستمر يُجسد بشكل واضح التواطؤ الفاضح للسلطات العمومية التي تدّعي بناء "دولة اجتماعية".

وتتضرر النساء القرويات بشكل خاص من هذا الوضع: فهن مستغلات بشكل مفرط، يتقاضين أجورًا زهيدة، محرومات من الحقوق، وأحيانًا حتى من وسائل النقل والأمن، بل ويتعرضن أحيانًا للتحرش الجنسي. إنها مظلمة اجتماعية صارخة. وهذه الاستغلالية ليست صدفة، بل هي نتيجة نموذج زراعي قائم على الإنتاجية والتصدير، يفضل الربح على حساب الإنسان والماء والأنظمة البيئية الطبيعية. فالعامل الزراعي يُعامل كمجرد متغير للإنتاج والمردودية.

وفي الوقت نفسه، يُدمر هذا النموذج البيئة: الاستغلال المفرط للمياه الزراعية، الاستخدام المكثف للمبيدات، استنزاف التربة (...). والعمال الزراعيون وصغار الفلاحين هم أول من يتحمل تبعات ذلك، سواء على صحتهم أو مستقبلهم.

| شالنج: توجد أيضًا خصوصيات تمييزية في ممارسة الحقوق والحريات النقابية داخل القطاع الزراعي. أليس هذا أحد الأسباب الرئيسية لضعف النضالات النقابية في الضيعات المتوسطة والكبيرة؟

| م.ح: بالنظر إلى الانتهاك شبه الممنهج لحقوق العاملات والعمال الزراعيين، والغياب شبه التام للحريات النقابية في القطاع الزراعي، بل وفي أغلب القطاعات، فإن أعضاء المكاتب النقابية يتم طردهم مباشرة بعد انخراطهم النقابي. نحن نصف القطاع الزراعي بأنه قطاع القهر والظلم والحكرة. وهذه الوضعية تُضعف بالتأكيد النضالات النقابية وكل أشكال التنظيم الذاتي للعمال. كما تدفع العمال الزراعيين إلى الابتعاد عن العمل النقابي، وتجعل النشاط النقابي شديد الصعوبة بسبب مخاطر الطرد والإقصاء. وفي رأيي، فإلى جانب عدوانية الباطرونا الزراعية، فإن هذه الخصوصيات تجد جذورها في التدبير المخزني للعالم القروي.

| شالنج: أصبح كبار المستغلين الزراعيين يشغلون بشكل غير رسمي يدًا عاملة زراعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصًا في جهة سوس-ماسة. كيف تتعامل التنظيمات النقابية مع هذه الظاهرة لمواجهة الاستغلال المفرط للمهاجرين الأفارقة، وتفادي تقسيم العمال أو ظهور ممارسات عنصرية تجاههم؟

| م.ح: إنها ظاهرة جديدة أصبحت أكثر حضورًا ووضوحًا نتيجة إغلاق طرق الهجرة نحو أوروبا. ففي سوس-ماسة، نشهد تشكل ما يشبه «دواوير جديدة للأفارقة جنوب الصحراء». وتستغل الباطرونا الزراعية في المنطقة هشاشة العمال الأفارقة للضغط على المطالب المشروعة للعمال الزراعيين المحليين ونقابتهم.

ولكي أكون صريحًا، أعترف بأن نقابتنا لم تتناول هذا الموضوع حتى الآن بشكل عميق. نحن نحاول فقط تدبير بعض النزاعات التي لا تتخذ طابعًا عنصريًا. لكن من الممكن دائمًا أن تظهر سلوكات وممارسات عنصرية تؤدي إلى تقسيم العمال وإضعافهم، في غياب وعي اجتماعي ورؤية نقابية واضحة تجاه هذه القضية.

| شالنج: الجوانب السلبية للرأسمالية الزراعية الكبرى لا تظهر فقط على المستوى الاجتماعي، بل أيضًا على المستوى البيئي (الاستغلال المفرط للفرشات المائية وتدمير الأنظمة البيئية الطبيعية). هل تأخذ التنظيمات النقابية هذه الأبعاد البيئية بعين الاعتبار؟

| م.ح: التنظيم النقابي الذي أناضل داخله، أي الجامعة الوطنية للقطاع الزراعي، عضو في الحركة الفلاحية العالمية Via Campesina. وعلى هذا المستوى تنسق ونقود نضالاتنا المشتركة ضد الرأسمالية الزراعية الكبرى التي تدمر الموارد الطبيعية والطبيعة والبيئة في جميع أنحاء العالم.

إلى جانب نضالاتنا من أجل السيادة الغذائية، والزراعة الإيكولوجية، والاستغلال العائلي، نولي أهمية خاصة للعدالة المناخية. وفي هذا الإطار، نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، تحت إشراف "فيا كامبسينا" وبحضور حلفائها، قمة موازية لـCOP22 التي انعقدت في مراكش سنة 2016.

وعمليًا، فإن الجهة الزراعية لسوس ماسة تجسد جيدًا هذا الوضع، حيث لا يتم احترام لا حقوق الإنسان الخاصة بالعمال ولا الأنظمة البيئية الطبيعية. فالعمال الزراعيون داخل الضيعات المغطاة، وغالبيتهم نساء، يتعرضون لاستغلال مفرط، ويتقاضون أجورًا زهيدة، ويتعرضون بشكل كبير للحوادث والأمراض المهنية، دون حماية اجتماعية، وغالبًا ما يكونون ضحايا للتعسفات.

أما الطبيعة، فقد شهدت الأنظمة البيئية الطبيعية تدهورًا خطيرًا لا رجعة فيه، خصوصًا فيما يتعلق بالمياه. فالفرشات المائية التي كان يمكن الوصول إليها في ثمانينيات القرن الماضي على عمق 40 أو 50 مترًا، جرى استنزافها تقريبًا بالكامل. نحن أمام فضيحة اجتماعية وبيئية في الآن ذاته.

والمسؤول الأول عن هذا الوضع هو دولة-المخزن، من خلال الدعم العمومي المباشر المقدم لكبار المستغلين الزراعيين، الذين، رغم اعتمادهم على أحدث التكنولوجيات في أنماط الاستغلال، ما يزالون يعاملون العمال الزراعيين بمنطق إقطاعي (مثال حي على "التكنو-إقطاعية").

في الواقع، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن البعد الاجتماعي والبعد المناخي/البيئي لا ينفصلان. لذلك، من الضروري التفكير في إقامة تحالفات بين الحركات التي تتقاسم نفس الأهداف، وتنفيذها لخوض نضالات مشتركة. فالنضالات النقابية من أجل تحسين ظروف العمل واحترام حقوق العمال في القطاع الزراعي لم يعد من الممكن تصورها أو خوضها دون حماية الأنظمة البيئية الطبيعية. وهذا هو المعنى والجوهر الأساسي لمفهوم الزراعة المستدامة في خدمة الإنسان، وفي احترام جميع مكونات المادة التي ينتمي إليها البشر، سواء كانت مادة حية أو تبدو جامدة.

Du 1er au 7 mai 2026 Challenge

العمل النسائي غير المرئي:

وقود الاقتصاد الصامت.. العمل المنزلي والرعائي، عمل بلا أجر ولا اعتراف

بمناسبة يوم 1 ايار، اليوم العالمي للعمال والعاملات، من المهم تسليط الضوء على شكل من اشكال العمل الذي غالبا ما يهمش في النقاشات الاقتصادية والسياسية: «العمل النسائي غير المرئي».

يعد هذا المفهوم من الركائز الاساسية في التحليل النسوي الاشتراكي، حيث لا ينظر الى العمل المنزلي والرعائي كمهام فردية او «طبيعية»، بل كجزء اساسي من عملية اعادة انتاج قوة العمل التي يقوم عليها الاقتصاد ككل.

منذ بدايات الفكر النسوي الاشتراكي، تناولت المناضلة الكسندرا كولونتاي قضية تحرير المرأة من عبء العمل المنزلي غير المدفوع، معتبرة ان المساواة الحقيقية لا يمكن ان تتحقق دون اعادة تنظيم جذري للعلاقات داخل الاسرة والمجتمع. لاحقا، طورت سيلفيا فيديريشي هذا التحليل، موضحة ان العمل المنزلي غير المرئي ليس هامشيا، هو اساس استمرار النظام الرأسمالي نفسه.

بقلم: بيان صالح (*)

الارقام تتكلم، حجم ظاهرة عالمية:

على المستوى العالمي، تكشف البيانات ان هذا العمل ليس ظاهرة فردية بل بنية واسعة: فالنساء يقمن بحوالي 76% من اجمالي ساعات العمل غير المدفوع عالميا، ويقضين في المتوسط ساعات اطول يوميا من الرجال في الاعمال المنزلية والرعائية. كما يقدر ان هناك اكثر من 16 مليار ساعة يوميا من العمل غير المدفوع يتم انجازها حول العالم، وهي ارقام تكشف حجم اقتصاد كامل غير مرئي لكنه اساسي لاستمرار المجتمعات. ورغم هذا الحجم الهائل، تبقى مئات الملايين من النساء مقيدات بسبب مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة، مما يحد من فرصهن في العمل المأجور ويعيد انتاج عدم وجود فرص متساوية للجنسين.

وفي بلد مثل الدنمارك، ورغم التقدم في سياسات المساواة وارتفاع مشاركة النساء في سوق العمل، تظهر الاحصائيات استمرار الفجوة في توزيع العمل غير المدفوع، اذ تقضي النساء حوالي 15.6% من يومهن في العمل غير المدفوع مقابل 11.3% للرجال، وهو ما يعكس بقاء عدم التوازن في اعمال الرعاية داخل الاسرة حتى في المجتمعات التي تعد من الاكثر تقدما في المساواة بين الجنسين.

ما هو العمل غير المرئي؟

في الواقع، تقوم المرأة في معظم المجتمعات بالجزء الاكبر من العمل غير المرئي، مثل رعاية الاطفال، والاعمال المنزلية، والتنظيم اليومي للحياة الاسرية، اضافة الى ما يعرف بـ«العبء الذهني». هذا العمل، رغم ضرورته لاستمرار المجتمع، لا يعترف به اقتصاديا ولا يكافا ماديا.

لا يقتصر هذا النوع من العمل على المجال المنزلي فقط، يمتد ايضا الى بيئات العمل والمؤسسات. فغالبا ما تسند الى النساء مهام غير رسمية وغير معترف بها ضمن التقييم المهني، كتنظيم المناسبات والاجتماعات، ومتابعة التفاصيل اللوجستية، والقيام بأعمال «دعم الفريق» والحفاظ على الانسجام داخل بيئة العمل.

ورغم اهمية هذه المهام في نجاح المؤسسات، الا انها نادرا ما تحتسب ضمن الانجاز الوظيفي او تؤثر في الترقيات، مما يعيد انتاج نفس منطق العمل غير المرئي داخل المجال العام ايضا.

الابوية والرأسمالية: تحالف يرسخ على حساب المرأة ويعيد انتاج تهميشها

ان هذا الوضع ليس طبيعيا ولا عرضيا، هو نتيجة تاريخية مقصودة لتقاطع النظام الابوي مع النظام الرأسمالي. فالرأسمالية لم تجد يوما حاجة لدفع ثمن العمل الذي يعيد انتاج قوة العمل، تربية الاطفال، رعاية المرضى، الحفاظ على تماسك الاسرة، طالما كان هذا العمل يقدم على انه «واجب انثوي» فطري لا يستحق اجرا. وهكذا يضمن النظام استمراريته بأقل تكلفة ممكنة، على حساب المرأة.

ما زاد الامر تعقيدا ان دخول المرأة الى سوق العمل لم ينه هذا العبء، افضى في كثير من الحالات الى ما يعرف بـ«العمل المزدوج»، حيث تخرج المراة من المنزل الى وظيفة كاملة ثم تعود لتبدا وظيفة ثانية غير مرئية وغير مدفوعة. لم يتوزع العبء، تضاعف.

ولا يقتصر اثر هذا الوضع على الجانب الاقتصادي، يمتد عميقا الى البنية النفسية والاجتماعية للمرأة. فاستمرار تراكم المسؤوليات غير المعترف بها يفضي الى:

- ضغط ذهني مستمر وارهاق نفسي طويل الامد يصعب تسميته او الشكوى منه لأنه «غير مرئي» هو الاخر
- تقليص مساحة المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، اذ لا وقت ولا طاقة تتبقيان بعد انتهاء اليوم.
- تقليل قيمة المرأة في محيطها حين يقاس «العمل» فقط بما يحمل اجرا، فتصبح مساهمتها الاكبر هي الاقل اعترافا
- تعزيز علاقات غير متكافئة داخل الاسرة واعادة انتاج التبعية الاقتصادية جيلا بعد جيل.

نحو تغيير جذري، الطرح البديل؟

لا يمكن ان تكون الحلول فردية فقط، يجب ان تكون سياسية وبنيوية تمس جذور تقسيم العمل في المجتمع. ولابد ان تتركز في هذا الإطار في جملة من المحاور:

اعادة توزيع العمل المنزلي والرعائي: اعادة توزيع العمل المنزلي والرعائي بشكل عادل بين النساء والرجال ليست مسالة اختيار شخصي، هي ضرورة اجتماعية تتطلب تغييرا في البنية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

توسيع خدمات الرعاية العامة: توسيع خدمات الرعاية العامة والمدعومة من الدولة، مثل الحضانات ورعاية كبار السن، يمكن ان يحول هذا العبء من مسؤولية فردية الى مسؤولية مجتمعية مشتركة..

تقليص ساعات العمل المأجور: تقليص ساعات العمل الماجور يمكن ان يخلق توازنا افضل بين الحياة والعمل، ويتيح مشاركة اوسع في مهام الرعاية دون تحميل طرف واحد العبء الكامل..

الاعتراف الاقتصادي بالعمل المنزلي والرعائي: الاعتراف الاقتصادي بالعمل المنزلي والرعائي يعد خطوة اساسية لكسر فكرة أن هذا العمل غير موجود اقتصاديا.

وفي الإطار الاوسع، ان اي تغيير حقيقي يتطلب اعادة تنظيم الاقتصاد نفسه بحيث لا يعتمد على العمل غير المدفوع كركيزة خفية لاستمراره.

--

في هذا اليوم العالمي للعمال والعاملات، يصبح من الضروري اعادة التفكير في معنى «العمل» نفسه: من يعرفه؟ ومن يحصل على الاعتراف به؟ ومن يتحمل الاعباء غير المرئية التي يقوم عليها المجتمع؟ هذه ليست اسئلة فلسفية مجردة، هي اسئلة سياسية واقتصادية تمس حياة مئات الملايين من النساء يوميا، وتحدد من يرى ومن يبقى في الظل.

حين نتحدث عن الاقتصاد، نستحضر عادة المصانع والمكاتب والاسواق والارقام في الميزانيات الوطنية. لكن ثمة اقتصاد اخر موازٍ، ضخم وصامت، يشغل كل يوم في المنازل والاسر والمجتمعات، اقتصاد تديره المرأة في معظمه، دون اجر ودون اعتراف ودون حضور في اي احصاء رسمي.

هذا الاقتصاد الخفي هو الذي يطعم الاطفال ويربيهم، ويرعى المرضى وكبار السن، ويبقي الحياة الاجتماعية في حالة من الانسجام والاستمرارية. وحين يغيب، لا يغيب وحده، يتوقف معه كثير مما نسميه «المجتمع».

ان الاعتراف بالعمل النسائي غير المرئي ليس فقط مسالة مساواة حقيقية داخل المجتمع، هو جزء اساسي من اي مشروع يسعى الى تحقيق المساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. فطالما ظل هذا العمل خارج حسابات القيمة والاعتراف، ستظل المرأة تحمل عبئا مضاعفا في صمت، وستظل الفجوة بين الجنسين تعاد انتاجها جيلا بعد جيل، حتى في المجتمعات التي وصلت المساواة فيها الى مراحل متقدمة وتضعها في صدارة قيمها المعلنة.

التغيير الحقيقي لا يبدا فقط بتعديل القوانين او تحسين الاحصاءات، يبدا بإعادة تعريف ما نعتبره عملا ذا قيمة، واعادة توزيع هذه القيمة بشكل عادل بين الجميع. وليس فقط ان تدخل المرأة سوق العمل بشروط متساوية، بل ان يعاد تنظيم المجتمع باسره بحيث لا يقوم على استنزاف طرف واحد دون أن يراه أحد.

(*) بيان صالح - ناشطة نسوية يسارية، ومنسقة مركز مساواة المرأة، وعضو قيادة مجلس النساء في الدانمارك -

تحت الخوذة (11)

ناصر احساين

10 يناير 2023 – الاسم الذي صار مشكلة

في البداية كنت أظن أن الأمور ستعود إلى طبيعتها بعد الوقفة والاعتقال. لكن شيئًا تغير. حين أذهب إلى ورش جديد، يهمس أحد المسؤولين للآخر.ينظرون إليّ قليلًا... ثم يطلبون مني الانتظار.

مرة قال لي أحدهم بصراحة: «سمعنا عليك بزاف الهضرة.»

سألته: «شنو الهضرة»؟

ابتسم ابتسامة قصيرة وقال: «قالو لينا أنك كتدخل السياسة للورش.»

فهمت الرسالة. لم يعد اسمي فقط . ن .أ . صار اسمي عند بعضهم :»ذاك اللي كينظم العمال.»

22 يناير 2023 – محاولة العزل:

في أحد الأوراش الجديدة، لاحظت شيئًا غريبًا. كانوا يضعونني دائمًا في الأعمال الفردية: نقل الإسمنت وحدي، العمل في زاوية بعيدة من الورش، تغيير موقعي باستمرار. الهدف كان واضحًا:أن أبقى بعيدًا عن العمال الآخرين. لكن في استراحة الغداء كان بعض العمال يأتون إليّ. يسألون عن أشياء بسيطة: «واش بصح خاصنا عقد مكتوب» ؟ «واش التأمين ضروري»؟...

كنت أشرح لهم ما أعرفه. لم أكن أقدم نفسي كقائد.كنت فقط عاملًا يحاول أن يفهم القانون. لكن الكلام كان ينتشر.

5 فبراير 2023 – العرض

في ذلك اليوم طلب مني المسؤول عن الورش أن أرافقه إلى المكتب. دخلت، كان هناك رجل لم أراه من قبل. بدلة أنيقة، ساعة لامعة.

قال لي بهدوء: «سمعنا عليك أنك شاب قاري ومزيان فالخدمة.»

لم أفهم لماذا كل هذا الثناء فجأة.

ثم قال: «إلى بغيت...، نقدروا نعطيوك منصب مراقب فالورش.»

توقفت لحظة. منصب مراقب يعني: عمل أخف، راتب أفضل، استقرار أكثر. لكنني شعرت أن هناك شيئًا ناقصًا في الكلام. ثم أضاف الجملة الحقيقية:

«غير حاول تبعد شوية على المشاكل ديال العمال.»

الآن فهمت. لم يكن عرض عمل فقط كان عرض صمت.

تلك الليلة. عدت إلى غرفتي وأنا أفكر كثيرًا. قبل سنوات كنت أحلم فقط بوظيفة مستقرة. الآن الفرصة أمامي.

لكن السؤال كان بسيطًا: هل سأتعرف على نفسي بعد ذلك؟

تذكرت رفاقي في الاجتماعات، وتذكرت النقاشات مع المناضلين في حزب النهج الديمقراطي العمالي حول كرامة العمال. ثم تذكرت شيئًا آخر: وجه عبد القادر يوم سقط من السقالة.

7 فبراير 2023 – الجواب

عدت إلى المكتب. قلت للرجل بهدوء: «كنشكركم على العرض... ولكن أنا مرتاح هكذا.»

نظر إليّ قليلًا، كأنه لم يفهم، ثم قال: «واش متأكد»؟

أجبته: «نعم.»

لم يغضب. لكنه لم يبتسم أيضًا. فهمت أن الباب الذي فتحوه... أغلق.

بعد أيام. عاد كل شيء كما كان: الإسمنت، السقالة، الغبار...

لكن داخلي تغير. فهمت أن النضال ليس فقط شعارات أو وقفات. أحيانًا هو اختيارات صغيرة قد لا يراها أحد: أن تقول «لا» حين يكون «نعم» أسهل.

مساء هادئ:

في استراحة العمل، جلسنا كالعادة فوق أكياس الإسمنت.

قال حميد وهو يضحك: «واش بصح عرضو عليك منصب؟»

قلت: «نعم.»

سأل: «وعلاش ما قبلتيش؟»

فكرت قليلًا ثم قلت: «حيت ما بغيتش نولي بعيد عليكم.»

ضحك وقال: «إيوا دابا خاصك تبقى معنا حتى تولي عجوز.»

ضحكنا جميعًا. لكنني كنت أعرف أن الطريق ما زال طويلًا

(يتبع...)

ارتسامات على هامش زيارة معرض الكتاب

عبد اللطيف صردي

ما اتارني يوم زيارة لمعرض الكتاب بالرباط 3/5/2026 هو:

ذلك الزحام المضروب أمام الرواق الذي تتواجد به الكاتبة فاطمة الافريقي لتوقيع كتابها « لم نكن أحرارا بما يكفي...». وأخص بالذكر جمهرة من النساء. لاشك أن هذا الازدحام والزخم هو تشريف مستحق لهذه المثقفة لمسار طويل. تتبعته من خلال برامج ثقافية إن لم تخني الذاكرة منذ بداية التسعينيات القرن الماضي. أو من خلال كتابتها ومواقفها الجريئة والتي تنحاز للقضايا العادلة . خاصة حينما يتعلق الأمر بالبسطاء من الناس. أي الفئات المقهورة.بينما لاذ كتاب كثيرون بالصمت حتى يعيشوا الحياة المخملية. وتهافت بعضهم على السفريات. وتربعوا على منصات المؤتمرات وأمام الأنوار الساطعة وتعاركوا كالديكة .لاشك أن الخسارة كانت وما زالت فادحة .وتتمثل في سقوط صرح ثقافي كبير. الا وهو اتحاد كتاب المغرب .ان كثيرا من السلوكات الإنتهازية أو الأنانية أو الأيديولوجية الفجة كان في الامكان تفاديها .

وبالعودة الى فاطمة أذكر ما علق بذهني لما تقارن بين الاحتفال برأس السنة الميلادية عند الأغنياء والفقراء وبين تعليمنا العمومي وتعليمهم الخاص.كاشفة بذلك هذه الفوارق الطبقية الفاحشة.

لقد عاشت فاطمة خلال مسارها الصحافي الثقافي شامخة ومتواضعة في حياء بعيدة عن الأنوار. وتهافت بعض اشباه المثقفين وصراعاتهم.وعبثوا بوعيهم الشقي .ورأس مالهم الرمزي كما ينحو بورديو.ومنهم من دلف وزارة الثقافة في حكومة التناوب .

وختاما فمن كانت هجرته لخليج بغية القناطر من الذهب والفضة. ومن كان يعشق ضوضاء وثرثرة الحفر الليلية حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسودمن الفجر .ومن قدمنا للغرب فرجة يشتم فينا ليل دامس انتروبولوجيا .ومن ائتمر بأهل الحل والعقد .فلكل كاتب مانوى. ولفظ الكاتب يجري على الذكر والأنثى الا القليل.ولاتزر وازرة وزر أخرى.

عودوا إلى سير مثقفين رفعوا صوتهم عاليا أمام الطغاة والفاشست في ليل الديكتاتوريات الوقحة وما بدلوا تبديلا .كغرامشي ولوركا وصاحب رواية الحياة جميلة يا صاحبي ناظم حكمت وغابرييل غارسيا ماركيز ودرويش ونوال السعداوي والسياب وفرانز فانون في معذبي الأرض.وتطول اللائحة من طينة هؤلاء الأحرار.

فما أحوجنا اليوم الى مثقفين رحلوا من طينة فاطمة المرنيسي والجابري والخطيبي وجسوس وبول باسكون والسرفاتي وعزيز بلال وعمران المالح وعبدالله راجع وليفي شمعون.

ولابد من تضامن ثقافي مع الأستاذ المعطي منجيب الذي أهين أمام هذه التظاهرة الثقافية. ولابد من الإشادة بدور نشر تقدمية كانت بمثابة منارات شامخات.مثل دار الساقي والجمل والفارابي ودار الاداب .

«مطربة الحي لا تطرب»

نورالدين موعابيد

ربما يكون المرء في غنى عن أن يبذل جهدا ذا بال ليدرك علاقة القول المأثور، السابق، بالحق في الاعتراف، الحق المهدور من قبل المفروض أن يؤكد كونه الحاضن الأول، المقرب أو المباشر. ومن المؤشرات الدالة على ذلك أن طاقات واعدة بلا ضفاف، طافحة بالأماني العذاب تحبط، فتجهض أجنتها مما يدفعها دفعا إلى التفكير، الباحث عن ملاذ يلوذ به علّه يجد بعض عزاء يقيه لفحة رمضاء تنكّر ذوي القربى، وهجير الظلم والتجري. وأعتقد أن الغريب في وطنه على المستويات السوسيوسيكولوجية، والسياسية والثقافية، ليغدو(بفتح اللام) مغتربا تتقاسمه المرافئ والمطارات، والمسالك البرية الوعرة، المتشابكة، وكأنه السندباد الطريف، المعاصر المشوق المستهامُ، الذي فتنه الترحال الأبديّ.

ويلوح قول مأثور آخر قد يشد أزر القول الأول، هو :»الحق ما شهدت به الأعداء». وعند العقلاء أن الحق لا يُمنح، وإنما يُنتزع بلا هوادة. ومن نافلة القول: إن الاغتراب المقصود إليه، هنا، هو الاغتراب الاضطراريّ، وليس بمعنى قول أبي تمام:

وطول مقام المرء في الحي مخلق // لديباجتيه فاغترب تتجدد

والثابت أن الذي يُغيِّبُ توقيرك ولايعترف بتعزيرك أو يبخس توهجك، يمقتك ، ولذلك يستغل فرص»تقزيمك»، السانحة حتى يحاول تحويل عواصمك إلى قواصم(الصاد قبل الميم)، إن لم أقل إنه يميط اللثام عن ساديته.و تختزن الذاكرة ذلك النص التاريخيّ الذي حث فيه أحدهم صديقه على القدوم إلى «فرنسا بلد الحريات» حيث كان الفضاء آنئذ، متخما ب»حرية الإبداع»، طالما أن بلده الأصل يلفظه،يطارده و يتحاماه، ويتآمر عليه.ومن المفارقات العجيبة، الغريبة في الوقت نفسه، فبدلا من «أن يغدو الموت في سبيل الوطن، يصبح الموت هربا من هذا الوطن»، الذي لا يحقق فيه الإنسان إنسانيته، فتتواتر الاتهامات، تتضاعف البرحاء، و تتناسل المحظورات، نحو ما قال أحمد فؤاد نجم:

«ممنوع من السفر، ممنوع من (الغناء)، ممنوع من الكلام، ممنوع من الاشتياق، ممنوع من الاستياء، ممنوع من الابتسام...»

قد يكون هذا هو الذي دعا الشعراء، وغيرهم من المبدعين، إلى أن يجترحوا عوالم ممكنة تشفي نفوسهم التواقة إلى الكونية، وتُذهب سقمها، فإذا هم يغنّون آهات المعذبينَ، وشهقات عموم الكادحين.. حين سُئل الشاعرُ مالك حداد عن وطنه، أجاب دوَنما أدنى تردد:

«وطني هو الإنسان.»

حفيظ يزوغ:

نعتبر هذا الحوار الاجتماعي تكريسا لسياسات اجتماعية واقتصادية تخدم الباطرونا وتهدد الحقوق التاريخية الشغيلة المغربية

خصص ملف عدد سابق 652 لفاتح ماي والحوار الاجتماعي المغشوش وكان مقررا ان يستضيف الرفيق حفيظ يزوغ، عضو المكتب السياسي للنهج الديمقراطي والمناضل العمالي، لكن بسبب خطإ تقني في التواصل تم ادراج حوار مع الرفيق عبد الله غميمط، وإذ نستدرك الخطأ بنشر الحوار في هذا العدد نعتذر للرفيقين غميمط ويزوغ. وللقراء.

| نخصص هذا العدد لفاتح ماي، وهو مناسبة لاستحضار سياق تخصيص هذا اليوم للاحتفاء بالنضال العمالي. ما المغزى من هذا اليوم؟

| شكراً لرفاق ورفيقات هيئة تحرير جريدة «النهج الديمقراطي العمالي» على هذه الاستضافة.

تخلّد الطبقة العاملة المغربية، على غرار باقي عمال العالم، عيدها الأممي فاتح ماي من كل سنة، باعتباره محطة رمزية لاستحضار نضالاتها التاريخية ومطالبها الاجتماعية والاقتصادية، وفرصة متجددة لتقييم أوضاع الشغيلة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بلادنا. ويُعدّ فاتح ماي يوماً نضالياً وسياسياً بامتياز، وليس مجرد احتفال عمالي عابر، إذ يأتي في سياق الصراع الطبقي ضد البرجوازية والرأسمالية.

وللتدقيق، فإن هذا اليوم ليس مجرد عطلة، بل هو مناسبة لاستعراض قوة الطبقة العاملة ووعيها بذاتها كطبقة ثورية، مع التأكيد على التناقض الجوهري بين مصالح العمال ومالكي وسائل الإنتاج. كما يشكل فرصة لاستحضار التقاليد النضالية للعمال من أجل تحقيق مطالبهم اليومية، والاستعداد لانتزاع السلطة السياسية بهدف التحرر من الإستغلال والاستبداد. وهو أيضاً محطة لتعزيز التضامن الأممي، تجسيداً للمبادئ الاشتراكية التي تتجاوز الحدود الوطنية وتعبر عن وحدة مصير الطبقة العاملة عالميا في مواجهة الرأسمالية.

إن المغزى من تخليد فاتح ماي لا يكمن في كونه مناسبة احتفالية أو استعراضية، بل في اعتباره يوماً سياسياً وثورياً يهدف إلى رفع وعي العمال والكادحين وإدراكهم لقوتهم الجماعية باعتبارهم الطبقة المنتجة، كما يشكل محطة لتنظيم صفوفهم من أجل النضال ضد الاستغلال والاضطهاد والرأسمالية المتوحشة، مع التأكيد على مبدأ التضامن الأممي ووحدة العمال في مختلف أنحاء العالم. والغاية النهائية، من هذا المنظور، هي بناء مجتمع لا يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

ومن منظور حزب النهج الديمقراطي العمالي، نرى ضرورة الانخراط المباشر لمناضلي الحزب ومناصريه في مسيرات فاتح ماي، والمشاركة المكثفة ضمن النقابات المناضلة خدمة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مع التركيز على قضايا محددة، من بينها الدفاع عن الحريات النقابية، ورفض الهجمات البرجوازية على مكتسبات الشغيلة، ومناهضة التغلغل الصهيوني والإمبريالي. كما نؤكد على أهمية نشر أدبيات الحزب داخل التظاهرات عبر توزيع النداءات والبيانات والجريدة، وفتح نقاشات مبسطة مع العاملات والعمال لشرح رؤية الحزب للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وترسيخ هويته كبديل يرفع شعار: «ضد الاستغلال الرأسمالي، وضد القهر المخزني، وضد التطبيع».

كما نؤكد على أهمية دور الحزب في تقوية الجبهة الاجتماعية المغربية باعتبارها أداة للنضال الوحدوي.

وفي الأخير، نؤكد أن حزب النهج الديمقراطي العمالي، باعتباره حزباً ماركسياً لينينياً، يطمح إلى بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي يضمن حقوق الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

| يعيش العالم اليوم تغوّل الرأسمالية في إطار النيوليبرالية وما تفرضه من استغلال فاحش للعمال والأجراء، الأمر الذي يفاقم حدة الصراع الطبقي وطنياً وأممياً. كيف ترون راهن هذا الصراع في ظل واقع الحركة العمالية وطنياً ودولياً؟

| يعيش العالم اليوم تحت هيمنة الرأسمالية الاحتكارية التي أحكمت سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وأصبحت تحقق أرباحاً هائلة عبر تصدير رؤوس الأموال ونهب الشعوب والدول المستضعفة. ويتجلى ذلك من خلال اندماج الرأسمال البنكي بالرأسمال الصناعي وتشكيل أوليغارشية مالية تفرض هيمنتها على الاقتصاد والسياسة، إلى جانب تصدير رؤوس الأموال إلى الدول التابعة لاستغلال اليد العاملة الرخيصة ونهب الموارد الطبيعية، فضلاً عن تكوين تحالفات احتكارية دولية تتقاسم مناطق النفوذ والثروات فيما بينها.

ومن هذا المنطلق، فإن رهان الحركة العمالية وطنياً وأمميا يتمثل في الانتقال من النضال الاقتصادي المطلبي إلى النضال السياسي الهادف إلى انتزاع السلطة السياسية عبر بناء حزب مستقل للطبقة العاملة يضم طلائع العمال والكادحين والمثقفين الثوريين الماركسيين اللينينيين. كما يقتضي الأمر المساهمة في بناء جبهة للطبقات الشعبية يكون عمودها الفقري التحالف العمالي- الفلاحي.

وفي السياق ذاته، ينبغي تجاوز الحدود القومية الضيقة، باعتبار أن الرأسمالية نظام عالمي لا يمكن مواجهته إلا بصراع طبقي أممي موحد، مع دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الإمبريالية والصهيونية، والعمل على بناء أحزاب شيوعية طليعية قادرة على قيادة النضال الثوري.

| منذ سنوات دخلت المنظمات النقابية العمالية المغربية والباطرونا والحكومة في ما سُمّي بالحوار الاجتماعي، وفي ظله تم المسّ بعدة مكتسبات، من بينها ملف التقاعد. كيف تقيّمون مخرجات هذا الحوار خلال العقد الأخير؟

| للأسف، نرى أن ما يسمى بالحوار الاجتماعي لم يكن سوى آلية حكومية لتمرير السياسات والقوانين التي تستهدف الحقوق والمكتسبات التاريخية للشغيلة، ومحاولة لاحتواء النقابات وتدجينها، في الوقت الذي تُعرض فيه ملفات مصيرية، كملف التقاعد، على اللجان التقنية بعيداً عن الإرادة الحقيقية للعمال، وذلك رغم الارتفاع المهول في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية.

ومن ثم، نعتبر أن هذا الحوار يفتقد إلى المصداقية والجدية، ويكرّس مزيداً من التبعية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خوصصة الخدمات العمومية، وتجميد الأجور الحقيقية، والرفع من سن التقاعد، وزيادة الاقتطاعات، بما يخدم مصالح الباطرونا على حساب الطبقة العاملة.

وفي المقابل، يركز الحزب على جملة من المطالب العاجلة التي يراها ضرورية للدفاع عن مصالح الشغيلة، ومن بينها:

اقتصاديا:

الزيادة العامة في الأجور، وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.

تسوية وضعية الأجور المتأخرة، خاصة في القطاع الفلاحي.

النهوض بالحركة النقابية لمواجهة الفوضى التنظيمية والإيديولوجية.

تنظيميا:

توحيد نضالات الطبقة العاملة ضد الاستغلال.

تأسيس لجان عمالية ديمقراطية داخل المعامل والقلاع الإنتاجية الكبرى.

الدفاع عن حرية العمل النقابي وحق الإضراب.

سياسيا:

بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

تصعيد النضال السياسي ضد ما يعتبره الحزب مشروعاً رجعياً قائماً على التبعية للإمبريالية.

التأكيد على ضرورة الربط بين النضال من أجل المطالب اليومية المباشرة والنضال السياسي الشامل من أجل التغيير الجذري للمجتمع.

وفي الأخير، نعتبر أن ما يسمى بالحوار الاجتماعي يكرّس سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم الباطرونا وتهدد الحقوق التاريخية للشغيلة المغربية.

وتحية شيوعية.

من اليسير، وربما الممتع، ترداد ألف شعار عن المقاومة والصمود والانتماء للوطن والقضية. وفي ميادين الخيال، يسهل صكّ خطبة عن اقتلاع عمود الخيمة وامتشاقه سلاحًا يهوي على ميركافا 4 فيحطمها، في محاولة أخرى لإخفاء عجز وفشل طال كثيرًا، ولم يعد أمامه إلا استهلاك واجترار كل مقولة عن الصمود وردت في قاموس وتاريخ شعبنا، بتكرار لا معنى له.

ولكن الواقع يقول إن عمود الخيمة هذا يحمل شادرًا ممزقًا يظلل أطفالنا المحشورين بين القوارض، وضعف التغذية، والبرد، والمرض. والحقيقة أننا أمام ركام هائل وحطام خلّفته واحدة من أبشع مراحل الإبادة التي مرّ بها شعبنا. والحقيقة الأكثر قسوة أن هذه الإبادة لم تتوقف بعد، وأن كل دعاوى الاستسلام، أو التوسل، أو الخضوع، لن توقفها، وأن أي مراجعات تقوم على لوم الذات ولوم الضحايا هي محض تغذية لآلة الإبادة الرهيبة بوقود من دمنا.

«صنعة الإبادة» لم يخلقها العدو الصهيوني، وبالتأكيد لم يبدأ بها في هذه المرحلة من تاريخنا، ولكنه ورثها وحملها كمندوب عن المنظومة الاستعمارية التي أبادت بالفعل عشرات الملايين حول العالم. أو لنقل إن المشروع الصهيوني، الذي صُمّم كقاعدة حربية وذراع ضاربة في قلب المنطقة، جاءت مهمته محمولة بهاجس أساسي، وهو وجودنا في قلب قاعدته الحربية ومحيطها وعلى تخومها، فواصل القيام بالتنظيف والتطهير وإزالة «التهديد».

يمكننا أن نستدعي 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 كل يوم إلى منصات الجدل، وأن نواصل الدوران حوله في نقاشات طويلة لا تنتهي ولا تغيّر شيئًا في واقعنا. وهذا الانشغال العقيم أسوأ ألف مرة من الخطابات التي تطالب عمود الخيمة، والأطفال القابعين فيها، بأن يشق فولاذ الميركافا 4، ويسقط إف16-، ويردع أساطيل العدوان، فيما يواصل أصحابها رياضة دحرجة «الريلز» على شاشات هواتفهم.

المقاومة والصمود أشياء لا تنتجها الخطب، أو تنبت على جذوع الأشجار بمجرد ذكرها وترديدها، وإنما تأتي من وعي عميق واستعداد صادق للفداء، والتعالي على الذات ونكرانها لمصلحة المجموع. وكذلك فإن المراجعات النقدية الحقيقية للمسارات الاجتماعية والسياسية تتطلب استعدادًا شجاعًا لتحمل الواجبات في مواجهة التحديات القائمة.

وقد يكون هناك متسع لكل هذه الخطابة في ظرف آخر وزمن آخر، ولكن ما يجري في وضعنا الحالي أن الأطفال في الخيمة مهددون بالقصف والتشرّد مجددًا، وأن حمايتهم والحفاظ على وجودهم أهم من كل هذا الجدل. بل إن الأطفال في البيت الجميل المبني بالحجر، في قرية صفا والمغير وغيرها، هم أيضا، وللأسف، مهددون بالمصير ذاته في كل لحظة، ودون أدنى مقاومة.

المعادلة الحالية في فلسطين هي أن منظومة الإبادة والتهجير تجرف وجودنا فعليًا: بالقاذفات والدبابات في غزة، وبالجرافات وبنادق المستوطنين وغزواتهم الليلية في الضفة، وبمشانق إيتمار بن غفير التي تنتظر أسرانا.

وفي مثل هذا الموقف، فإن الواجب تجاه ذاتنا، وشعبنا، وقضيتنا، وقبل كل ذلك تجاه ملايين من أطفال فلسطين، أن نقوم بكل ما نستطيع دفاعًا عن وجودهم. وهذا الدفاع بالتأكيد لن يكون بترديد دعاية من يستهدفهم ويستهدفنا بالإبادة منذ ما قبل عام 1948.

ما سمح للفلسطينيين بالبقاء بعد نكبة عام 1948، ومنع العدو من إفناء وجودهم، هو قرارهم بأن يبقوا شعبًا، لا أفرادًا وجماعات هاربة من الموت، هائمة على وجوهها.

وما جعل للمخيم معناه هو قرار أهله بالتضامن والتكاتف، وقرار كل فلسطيني بأن يكون جزءًا من هذا الوجود الجماعي، لا ذاتًا فردية ترتجف أمام هول الإبادة.

وفي كل مرحلة من المواجهة بين شعب فلسطين والعدو الصهيوني، كانت قدرة شعبنا على توزيع أعباء المواجهة، وأيضًا توسيع نطاق الاشتباك وإرباك العدو وتشتيته، أداة رئيسية من أدوات منع استكمال عشرات مشاريع الإبادة والتهجير التي أطلقها الصهاينة.

منظومة الإبادة والتطهير تعلمت الكثير من مواجهتنا، وتطورت. وفي جولتها الحالية لإبادتنا، تستدعي طاقات هائلة ووحشية غير مسبوقة. لكننا أيضا لم نعد لاجئي عام 1948 الذين طالما وجّهنا لهم اللوم على ترك قراهم والإذعان للتهجير.

وإذ نعيش اليوم ظرفهم ذاته، يجب أن نتذكر أننا نختزن من القدرات والتجارب النضالية والوعي بأدوات الإبادة والتهجير الكثير مما لم يكن أهلنا قد خبروه إبان نكبتنا الكبرى.

إن كل التضامن الجاري حول العالم لن يسعفنا ما لم نلتصق بالهمّ الجمعي المشترك، ونلتزم حقًا بواجب الدفاع عن وجودنا.

إن السؤال الذي يصفع كل سياسي ومشتغل بالشأن العام هو عن دوره في أن نحافظ على كوننا شعبًا، ونسيجًا حيًا يرفض الموت والإبادة والتهجير، ويعمل بشكل موحّد دفاعًا عن وجودنا جميعًا.

إنه سؤال الواجب الذي يداهمنا جميعًا، ويحاصر كل أم حين تنظر في عيون أطفالها، حول ما فعلته حقًا لأجلهم: ليس الطعام أو البيت أو الرصيد البنكي المتآكل بفعل الغلاء، وإنما ما فعلته لأجل منع دخول المستوطن إلى غرف نومهم، ولأجل منع قتل واستباحة كل طفل من شعبهم. هذا هو سبيلنا لإيقاف الإبادة، أو على الأقل لكي لا نسهم في وقوعها.

عن بوابة الهدف الإخبارية - فلسطين المحتلة

حدث الأسبوع

حين تسترجع الرياضة شيء من روحها

الحسين بوسحابي

ما كان لاحتفال نادي برشلونا FC Barcelona بالتويج بعد انتصاره على REAL.FC ، أن يأخذ كل هذا البعد وأن يتحول من احتفال بفوز كروي لنادي عريق فاز على غريمه، إلى موضوع له أبعاد سياسية ودبلوماسية، لما اختار اللاعب المشاكس لامين يامال Lamine Yamal أن يعلن انحيازه لأعدل قضية برفعه علم فلسطين ليعطي للرياضة بعدها الإنساني النبيل باعتبارها جسر للتواصل ينتصر لقيم العدالة والكرامة الإنسانية والتعارف...، عملت الآلة الإعلامية على إفراغها من مضمونها هذا وتحويلها إلى سلعة لتراكم الأموال...

الحدث التقطته الآلة الصهيونية لتشن وسائل إعلامها على الشاب لامين حملات بغيضة وصلت حد التحريض والتهديد، انخرط فيها عتاة الصهاينة من أمثال المدعو بن غفير وغيره من مجرمي الحرب. بل تجرأ أحدهم على مراسلة رئيس وزراء اسبانيا مطالبا إياه بإقالة اللاعب فكان رد بيدرو سانشيز كالتالي:

«تلقينا اليوم خطابًا يطالب بإيقاف لامين يامال بسبب رفعه العلم بالأمس في احتفالات نادي برشلونة، وأعتقد أن هذا الأمر مثير للسخرية. تطالبني بإيقاف لاعب لأنه رفع علم فلسطين؟! أعتقد أنه يجب مخاطبة الفيفا لمنعكم من ممارسة كرة القدم بسبب ما تفعلونه منذ أكثر من ثلاثة أعوام. سيُكرّم لامين يامال، وسيصبح هذا العلم أيقونة للاحتفالات في شوارع إسبانيا اعتبارًا من اليوم».

هذا الموقف المشرف لرئيس حكومة غربية تحترم سيادتها وتحمي مواطنيها وإن كانت أصولهم من خارجها يذكرنا بما تعرض له ولايزال الشاب اللاعب الدولي حكيم زياش 7 بمجرد تعبيره عن تضامنه مع أطفال غزة ونصرته للقضية الفلسطينية سواء من طرف مسؤولي بلده؟؟ وكذا الحملات العنصرية والتهديد ضده من طرف الصهاينة وعملائهم، ويجعلنا نتساءل عن مواقف حكوماتنا/تهم المطبعة أو التي في الطريق والتي لا تمتلك من السيادة شيء، وعن أسباب تشبثها بتطبيع مع كيان بمثابة سرطان على الإنسانية أن تتخلص منه باعتباره أصل «البلاوي» وكل ما تعرفه المنطقة وما تواجهه الإنسانية من حروب ونتائجها.